# الذكاء الاصطناعي والمهن القانونية:
# الفرص والتحديات والتدابير المقترحة من منظور الصين *

**تأليف: بوشين جي، هانا ابنة أمباراس خان، فارهديلاه ابنة غزالي**
**جامعة بوترا ماليزيا**

**ترجمة: كوثر فراح**

**مترجمة متعاونة مع المجمع الجزائري للغة العربية**

**ملخص المقال**

يعرض هذا البحث ما أحدثه الذكاء الاصطناعي من فرص وتحديات في ميدان المهن القانونية في الصين، ثم يقترح السبل الملائمة للتعامل معها. وقد اعتمد المنهج الكيفي القائم على المراجعة الدقيقة للدراسات السابقة، من حيث جمعها وتنظيمها وتصنيفها وتحليلها وتوليفها، لاستخلاص ما تنطوي عليه من دلالات. ويبين البحث، مقترنا بتأملات الباحثين، أن الذكاء الاصطناعي قد مد المهن القانونية بأدوات تعزز قدراتها، غير أنه في الوقت نفسه يثير تحديات جسيمة، من جملتها: تقلص الوظائف، واشتداد التنافس في سوق الخدمات القانونية، ونشوء نوع من التبعية للتكنولوجيا. ومن ثم، يتعين على القانونيين توظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي دون إفراط، وأن يجمعوا بين التمكن العلمي واليقظة المهنية، كما يقتضي الأمر إجراء إصلاحات مواكبة

---

* **العنوان الأصلي للمقال:**

Ge, P., Ambaras Khan, H. B., & Ghazali, F. B. (2025). Opportunities, challenges, and responses brought by artificial intelligence to the legal profession: A perspective from China. Applied Mathematics and Nonlinear Sciences, 10(1), 1-22.
https://doi.org/10.2478/amns-2025-0835

في التعليم القانوني لتهيئة الكفاءات لعصر الرقمنة.

**الكلمات الدالة:** الذكاء الاصطناعي، المهن القانونية، الفرص، التحديات، التدابير.

## 1. مقدمة

تمضي الحضارة الإنسانية في مسار تراكمي تقوده التطورات التكنولوجية، فقد شهدت مسيرة البشر -في سجل التاريخ الاجتماعي -ثورات كبرى؛ بدءا من الثورة الزراعية التي ارتبطت باستخدام أدوات النحاس، وفتحت الباب أمام الحضارة الزراعية، ثم الثورة الصناعية التي أطلقها اختراع المحرك البخاري، فأحدث تحولا في نمط الإنتاج وأدخل الإنسان إلى عالم الصناعة. ونحن اليوم في غمار الثورة المعلوماتية التي تعاد فيها صياغة الحياة البشرية على أساس التقنيات الرقمية، وقد غدت هذه التقنيات قوة دافعة واتجاها مؤثرا في تطور مختلف القطاعات؛ فبدلت طرائق الإنتاج وأنماط العيش. وفي الوقت الراهن، برز الذكاء الاصطناعي المستند إلى البيانات الضخمة متناميا بوتيرة متسارعة، ودافعا النظم والبنى الاقتصادية والاجتماعية إلى تحولات عميقة في هياكلها ووظائفها. وفي هذا السياق، أشار الرئيس شي جين بينغ، رئيس جمهورية الصين الشعبية، في رسالته إلى المؤتمر العالمي الثالث للذكاء الاصطناعي عام 2019، إلى أن: "الجولة الجديدة من الثورة العلمية والتكنولوجية، والتحول الصناعي الذي يقوده الذكاء الاصطناعي باتت قوة متصاعدة. فبدفع من نظريات وتقنيات جديدة من شبكة الإنترنت عبر الهواتف المحمولة، والبيانات الضخمة، والحوسبة الفائقة، والشبكات الاستشعارية، وعلوم الدماغ؛ أخذ الذكاء الاصطناعي يكتسب سمات جديدة، مثل التعلم العميق، والتكامل بين المجالات، والتعاون بين الإنسان والآلة، والذكاء الجمعي، والتحكم الذاتي، وأضحى تأثيره بالغا في التنمية الاقتصادية، والتقدم الاجتماعي، والحوكمة العالمية." ومع اتساع نفوذ هذه التقنيات، لم يقف أثر الذكاء الاصطناعي عند حدود الصناعة والاقتصاد، بل تعداه إلى المجال القضائي، فأخذ يتغلغل في أعمال العدالة، ويحدث أثرا بينا في بنية المهن القانونية وممارساتها.

يشكل هذا الفصل مدخلا لبيان مسار تطبيق تقنيات الذكاء الاصطناعي وتطورها في ميدان المهن القانونية. وانطلاقا منه، يظهر الغرض الأساسي لهذه الدراسة الذي هو البحث في العلاقة التي تنشأ بين الذكاء الاصطناعي والمهن القانونية، وتبين ما تحدثه تطبيقاته من آثار في هيكلة هذه المهن ووظائفها، ثم اقتراح التدابير المضادة لمواجهة ما يطرأ من تحديات، ويتولى أيضا عرض منهجية البحث المتبعة، تمهيدا لفهم نتائج الدراسة واستنتاجاتها.

### 2.1. الذكاء الاصطناعي والمهن القانونية

شهدت الأعوام الأخيرة تقدما ملحوظا في ميدان الذكاء الاصطناعي، إذ توسعت البحوث المتعلقة به وازدهرت تطبيقاته في مختلف القطاعات. وقد سعت دول العالم استشعارا لتصاعد المنافسة التقنية في عصر الرقمنة، إلى سن سياسات ومخططات وطنية تجعل الذكاء ركيزة أساسية في استراتيجياتها المستقبلية، حيث أصدرت الولايات المتحدة عام 2016 "الخطة الوطنية للبحث والتطوير في مجال الذكاء الاصطناعي"، ثم حدثتها عامي 2019 و2023، جاعلة هذا المجال أولوية استراتيجية للدولة. وعلى نهجها، قدمت ألمانيا سنة 2018 "استراتيجية الحكومة الاتحادية للذكاء الاصطناعي" محددة ثلاثة أهداف محورية لمسار تطويره، ثم عززتها عبر "خطة عمل الذكاء الاصطناعي" عام 2023. أما الصين، فقد اقترحت عام 2017 "خطة تطوير الجيل الجديد من الذكاء الاصطناعي"، وأتبعتها عام 2019 بـ " آراء توجيهية بشأن التكامل العميق بين الذكاء الاصطناعي والاقتصاد الحقيقي"، مؤسسة بذلك رؤية واضحة لمسار تطوير هذا المجال. وقد أدى هذا التطور السريع لتقنيات الذكاء الاصطناعي إلى توظيفها في مختلف المهن القانونية بدرجات متفاوتة، لتعود بالنفع على القضاة والمحامين وغيرهم من المشتغلين بالشأن القانوني. ومن جهة أخرى، استخدم الذكاء الاصطناعي على نطاق واسع في البحث القانوني، وصياغة الوثائق وإدارتها، وتقديم الاستشارات القانونية، ومراجعة العقود.

وابتكر جوشوا براودر (Joshua Browder) عام 2014 منصة "دو نوت باي"

(DONOTPAY) التي عرفت بـ"أول محام روبوت" في التاريخ [1]. وقد مثل ذلك الابتكار نقطة تحول بارزة في مسار الثورة الرقمية التي طالت الخدمات القانونية، إذ تمكنت المنصة من إلغاء مخالفة مرورية متعلقة برسوم الوقوف، فكان ذلك إيذانا بميلاد مرحلة الخدمة القانونية الذاتية. وبعد ذلك بقليل، أطلقت شركة آي بي إم (IBM)، وهي في طليعة الشركات التقنية، أول محام يعمل بالذكاء الاصطناعي باسم "روس" (ROSS)، لتدخل رسميا إلى المجال القانوني. ثم تعاقدت معه إحدى كبريات شركات المحاماة في الولايات المتحدة، وهي "بيكر آند هوستلر" (Baker & Hostetler) عام 2016، ليسهم في التعامل مع قضايا الإفلاس [2]. وفي المملكة المتحدة سنة 2017، نظمت مسابقة بين مائة محام تجاري من ذوي الخبرة، ونظام ذكاء اصطناعي يدعى "كايس كرنشر ألفا" (Case Cruncher Alpha). وقد طلب من الطرفين التنبؤ بمآل مجموعة من القضايا استنادا إلى بيانات مئات القضايا الواقعية، فجاءت نتيجة الذكاء الاصطناعي بدقة بلغت 86%، متجاوزة دقة المحامين بأكثر من 20%. وفي عام 2018، تعاونت شركة "لو جيكس" (LawGeex) مع جامعات ديوك (Duke)، وستانفورد (Stanford)، وجامعة جنوب كاليفورنيا (University of Southern California) لتنظيم منافسة مماثلة بين الإنسان والآلة؛ حيث طلب من عشرين محاميا من نخبة المحامين التجاريين مراجعة خمس اتفاقيات عدم الإفصاح خلال أربع ساعات، وتحديد المشكلات القانونية الواردة فيها، وقد تفوق الذكاء الاصطناعي بدقة بلغت 94%، بل حقق 100% في مراجعة إحدى الاتفاقيات. ومع اتساع رقعة هذه التطبيقات، باتت شركات محاماة كبيرة، مثل "لينكليترز" (Linklaters) و"ريفيرفيو لو" (Riverview Law)، تطور وتفعل منظومات ذكاء اصطناعي بغرض تعزيز الكفاءة، وخفض تكلفة الخدمات القانونية، وتقوية قدرتها التنافسية [3]. وقد أصبح الذكاء الاصطناعي القانوني ميدانا شديد التنافس، إذ تسعى شركات المحاماة التقليدية إلى حماية حصتها من السوق ومصادر مواهبها أمام الشركات الناشئة ومقدمي الخدمات القانونية غير التقليدية مثل تومسون رويترز (Thomson Reuters)، وبلومبرغ (Bloomberg)، وبرايس ووتر هاوس كوبرز (PwC).

وفي تمييز لافت بين التجربة الصينية ونظيراتها الأجنبية، لم ينبثق توظيف

الذكاء الاصطناعي في المهن القانونية بالصين من القطاع الخاص أو من مبادرات الشركات التقنية، بل نشأ من رحم الممارسة القضائية ذاتها. ففي عام 2015، أعلنت المحكمة الشعبية العليا لأول مرة عن مفهوم "المحاكم الذكية"، ثم ما لبث أن ترسخ هذا التوجه حين تضمن "الخطوط العريضة للإستراتيجية الوطنية لتطوير المعلوماتية" الصادرة عن مجلس الدولة في يوليو من العام التالي تم إدراج بناء المحاكم الذكية بوصفه جزءا من الإستراتيجية الوطنية للتحول الرقمي. وفي عام 2018، جاءت وثيقة "الآراء بشأن تعميق بناء النيابة العامة الذكية" الصادرة عن النيابة الشعبية العليا لتؤكد اعتماد استراتيجية كبرى تعرف باسم "النيابة العامة الذكية". وفي ضوء هاتين الرؤيتين-المحاكم الذكية والنيابة العامة الذكية-أخذت الممارسة القضائية في الصين توظف البيانات الضخمة والذكاء الاصطناعي بفاعلية، فانبثقت حيوية جديدة داخل مؤسسات العدالة. وفي نهاية عام 2016، دشنت محكمة بكين العليا نظاما ذكيا لإصدار الأحكام أطلق عليه اسم "القاضي الذكي"، وعرف في الوسط الإعلامي باسم "القاضي الروبوت" [4]. ثم تلا ذلك إنشاء قاعدة المحكمة البحرية الذكية (شانغهاي) عام 2017، وكانت الأولى من نوعها، التي تسعى إلى تقديم نموذج مرجعي لـ«المحكمة الذكية» في عصر الذكاء الاصطناعي. وفي عام 2019، أدخلت محكمة هانغتشو المتوسطة في مقاطعة تشيجيانغ مساعدا قضائيا افتراضيا بالذكاء الاصطناعي يدعى "شياو تشي" (Xiao Zhi)، يملك القدرة على تسيير الجلسات، وإنجاز التحقيقات القضائية، وتلخيص الأدلة، وتحليل وقائع القضايا، وصياغة الأحكام. وفي العام ذاته، أنشئ المختبر الخاص بالمحاكم الذكية التابع للمحكمة الشعبية العليا في غوانغدونغ، ليقدم دعما تقنيا متقدما للبحوث الأساسية والتجارب التطويرية المتعلقة بتقنيات المحاكم الذكية.

وفي ميدان الخدمات القانونية كذلك، قطع الذكاء الاصطناعي شوطا واسعا في الصين، حيث ظهرت منظومات متنوعة تسهم في أداء الأعمال القانونية بدرجات متفاوتة من الذكاء والتخصص. فمن بين هذه التطبيقات منصة «فا غوغو» (FaGouGou)، التي يمكن لها مراجعة العقود وإدارتها، والتنبؤ بمآل القضايا، وتقديم الاستشارات القانونية، بينما يقدم «فا باو نيو أي آي» (FaBao New AI) خدمات أكثر

اتساعا تشمل الاستشارة القانونية، والمحاكمة الافتراضية، وصياغة الوثائق القانونية الذكية، فضلا عن مراجعة العقود. كما ظهرت تطبيقات أخرى مثل «وو شياو جياو» (Wu XiaoJiao)، و«فا تشان» (Fa Chan)، و«فا دا هوي يون» (Fa Da Hui Yun)، لتضخ دماء جديدة في سوق الخدمات القانونية، وتفتح آفاقا أوسع للتحول الرقمي في هذا المجال. وفي عصر الذكاء الاصطناعي، غدت مكاتب المحاماة الإلكترونية، والمحاكم الذكية، والنيابة العامة الذكية ركيزة تسهل على القانونيين أداء مهامهم بأقل وقت وجهد. وقد برز هذا التحول بصورة أوضح خلال جائحة كوفيد19، حيث أصبحت الجلسات القضائية عبر الإنترنت، وتقديم الخدمات القانونية الرقمية أمرا معتادا بسبب تدابير الوقاية والسيطرة عليه. ومع هذا التحول، اتجه القانونيون وفي مقدمتهم المحامون إلى زيادة الاستثمار في الرقمنة، وارتفعت وتيرة الاعتماد على الذكاء الاصطناعي إلى مستوى غير مسبوق.

### 3.1. هدف البحث

أحدث الانتشار الواسع لتقنيات الذكاء الاصطناعي تحولا جوهريا في بنية المهن القانونية التقليدية؛ فمن منظور إيجابي، لم تعد هذه التقنيات مجرد أداة مساندة، بل غدت قوة تعزز كفاءة الخدمات القانونية وترقي جودتها. ومن خلال البحث المعزز بالذكاء الاصطناعي، والمراجعة الآلية للوثائق، وتحليل العقود والبحث القانوني المعززين بالذكاء الاصطناعي، بات بإمكان المشتغلين بالقانون تسريع وتيرة استرجاع المعلومات، والتعامل مع كم هائل من البيانات في وقت وجيز، والارتقاء بدقة القرارات وكفاءة معالجتها، وهو ما يتيح تقديم خدمات قانونية أكثر جودة للزبائن.

غير أن هذه المنافع لا تخلو من آثار مربكة وتحديات تمس عمق المهن القانونية؛ إذ يلقي الذكاء الاصطناعي بظلاله على المناصب القانونية المخصصة للمبتدئين ويهدد الأدوار ذات المهارات المحدودة بالإلغاء والاستبدال. ولا يقف الأمر عند حد المنافسة الوظيفية، بل يتعداه إلى مشكلات أخرى أشد حدة، منها عدم شفافية تقنيات الذكاء الاصطناعي، وإمكانية إنتاجه لمعلومات خاطئة، ومخاطر أخرى تتعلق بحماية الخصوصية والبيانات، وكلها قضايا تقتضي المعالجة.

وبناء على ذلك، يهدف هذا البحث إلى استقصاء الآثار المباشرة والعميقة التي يحدثها الذكاء الاصطناعي في المهن القانونية، مع اقتراح الإجراءات المضادة للتحديات الناشئة عنه. ومن خلال تحليل علمي متعمق، تسعى هذه الدراسة إلى الإسهام في إرشاد المؤسسات القانونية والمهنيين خلال مسيرتهم نحو التأقلم مع التحول الرقمي الذي يفرضه عصر الذكاء الاصطناعي.

### 4.1. منهج البحث

اعتمدت هذه الدراسة منهجية البحث الكيفي مستندة إلى أسلوب مراجعة الأدبيات بوصفه الوسيلة الرئيسة لتحقيق أهدافها. فمنذ عام 2017 شهد الوسط الأكاديمي القانوني في الصين اهتماما متزايدا بالذكاء الاصطناعي، وبدأت البحوث تنصرف إلى قضايا جديدة أثارتها التقنية، من قبيل إمكانية منح الذكاء الاصطناعي الشخصية القانونية، وتحديد المسؤولية عن الأضرار الناجمة عن المركبات ذاتية القيادة، وحماية حقوق الملكية الفكرية للمصنفات المولدة بالذكاء الاصطناعي. وعلاوة على ذلك، لفت بعض الباحثين النظر إلى الفجوة بين التعليم القانوني ومتطلبات عصر الذكاء الاصطناعي، داعين إلى إجراء إصلاحات في البنية التعليمية للمجال القانوني. وبالرغم من تراكم الدراسات المتصلة بهذه الموضوعات، فإن البحث في تأثير الذكاء الاصطناعي على المهن القانونية ذاتها وكيف ينبغي للمشتغلين بالقانون أن يتعاملوا معه، ظل محدودا من حيث الكم. فقد أظهر البحث في قاعدة المعرفة الوطنية الصينية (CNKI) باستخدام الكلمات المفتاحية «الذكاء الاصطناعي + المهن القانونية» وجود ست وستين دراسة فقط، تعود كلها إلى عام 2017 وما بعده. أما البحث وفق صيغة «الذكاء الاصطناعي + المهن القانونية» فقد كشف عن ثماني دراسات فقط، وهو ما يدل على أن اهتمام الباحثين بهذا الجانب ما يزال حديثا ولم يبلغ بعد مستوى الإثراء العلمي، على الرغم من أهميته المتصاعدة في عصر التحول الرقمي.

وفي ضوء ما تقدم، يتجه هذا البحث إلى دراسة الآثار والاضطرابات التي يحدثها الذكاء الاصطناعي في المهن القانونية، مع اقتراح التدابير الملائمة لمواجهة هذه

التحولات. وقد أجريت مراجعة موسعة للنتاج العلمي المتصل بالموضوع داخل قاعدة المعرفة الوطنية الصينية (CNKI)، بانتقاء الدراسات الصينية الأكثر تمثيلا وموثوقية، وفق معيارين أساسين يتمثلان في صلة محتواها بأهداف البحث، ومستوى جودتها العلمية. كما استند إلى عدد من الدراسات الإنجليزية المستقاة من قاعدة بيانات سكوبس (Scopus). وقد خضعت المدونة إلى قراءة متأنية شملت التحليل والتنظيم والتصنيف والتوليف لاستخلاص ما تضمنته من رؤى معتبرة، فجاءت هذه الرؤى أساسا لبناء النتائج الرئيسة التي يطرحها البحث في هذا المجال. ثم دمجت هذه النتائج مع تأملات الباحثين لتحليل أثر الذكاء الاصطناعي في الممارسة القانونية، وبيان ما يحدثه من اضطراب في بنية المهن القانونية، وكيف ينبغي لهذه المهن أن تتصدى لتحدياته المتصاعدة. وبهذا النهج القائم على مراجعة الأدبيات مراجعة منهجية وعميقة، يطمح البحث إلى تقديم مرجع علمي رصين وإضاءات نظرية تسهم في توجيه البحوث القادمة، وتعين الدارسين على فهم التحولات التي يفرضها عصر الذكاء الاصطناعي على المجالات ذات الصلة.

## 2. مراجعة الأدبيات

### 1.2. تعريف الذكاء الاصطناعي

طرح مصطلح الذكاء الاصطناعي لأول مرة على يد جون مكارثي (John McCarthy) عام 1956 في مؤتمر دارتموث، معلنا عن الميلاد الرسمي للذكاء الاصطناعي بوصفه تخصصا جديدا. ورغم تطور تقنيات الذكاء الاصطناعي على مدى عدة سنوات، لا يزال الجدل قائما حول تعريفه ونطاقه. ويمكن مناقشة تعريف الذكاء الاصطناعي من منظورين رئيسيين. يركز المنظور الأول على الذكاء الاصطناعي بوصفه علما أو تكنولوجيا ناشئة، إذ يرجح البحث [5] أن الذكاء الاصطناعي، بوصفه فرعا مهما من علوم الحاسوب، يهدف إلى استخدام الآلات لمحاكاة عمليات التفكير البشري ومن ثم استبدال الإنسان في أداء مهامه، وتشير الدراسة [6] إلى أن الذكاء الاصطناعي هو علم تكنولوجي جديد يدرس ويطور النظريات والأساليب والتقنيات وأنظمة التطبيقات لمحاكاة الذكاء البشري وتوسيعه وتعزيزه وهو ما تقر به الدراسة [7] مع

بيان أن هذا المجال يضم بحوثا في الروبوتات، والتعرف على اللغة، والتعرف على الصور، ومعالجة اللغة الطبيعية، والنظم الخبيرة. وتصف الدراسة [8] الذكاء الاصطناعي بأنه تكنولوجيا تحاكي الذكاء البشري، تشمل على سبيل المثال معالجة اللغة الطبيعية، وتعلم الآلة، ورؤية الحاسوب، والتعرف على الكلام. ويتضمن ذلك برامج حاسوبية وخوارزميات تمكن الحواسيب من محاكاة التفكير البشري من خلال تعلم كميات كبيرة من البيانات وتحليلها، ومن ثم اتخاذ قرارات وأحكام مستقلة.

أما المنظور الآخر، فيؤكد قدرة الذكاء الاصطناعي على محاكاة الإدراك البشري أو تجاوزه. وفي هذا السياق، تشير الدراسة [8] بأن الذكاء الاصطناعي يحاكي السلوك والتفكير البشري، فضلا عن التفكير والتصرف العقلانيين، كما يعرف المرجع [9] الذكاء الاصطناعي بأنه قدرة الآلات على أداء المهام التي تتطلب ذكاء بشريا. ومن ثم يستطيع الحاسوب تحقيق "الذكاء الاصطناعي" من خلال تقنيات متعددة تهدف إلى محاكاة الإدراك البشري أو تجاوزه، مثل: رؤية الحاسوب، ومعالجة اللغة الطبيعية، وتعلم الآلة، والبيانات الضخمة، وقدرات المعالجة الحاسوبية الحديثة. وفي هذا الصدد، تشير الدراسة [10] إلى أن أبرز كتاب دراسي في الذكاء الاصطناعي صادر سنة 2016، لمؤلفيه ستيوارت راسل (Stuart Russell) وبيتر نورفيغ (Peter Norvig) بعنوان "Artificial Intelligence: A Modern Approach" (حرفيا: الذكاء الاصطناعي: مقاربة حديثة)، قد طرح ثماني تعريفات مختلفة للذكاء الاصطناعي قسمت إلى أربع فئات: التفكير على نحو يحاكي التفكير البشري والتصرف على نحو بشري، علاوة على التفكير العقلاني، والتصرف العقلاني. ويبين المرجع [11] أن "الذكاء الاصطناعي" يتضمن استخدام الحواسيب لمحاكاة عمليات التفكير والسلوك الذكي لدى الإنسان مثل: التعلم، والتفكير، والاستدلال، وإصدار الأحكام.

تتعدد تعريفات الذكاء الاصطناعي، ولا يزال التساؤل حول ما يمثله قائما. ولذلك، فبالرغم من أن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) قدمت بحوثا موسعة حول تعريف الذكاء الاصطناعي، فإنها قررت في النهاية عدم تعريفه لذاته، واختارت بدلا من ذلك التعريف بمفهوم "نظام الذكاء الاصطناعي"، كونه أكثر قابلية

للتطبيق والأكثر تحديدا. وتعرف المنظمة هذا النظام كما يلي: "إن نظام الذكاء الاصطناعي هو نظام قائم على الآلة، يستنتج، لأهداف واضحة أو ضمنية، انطلاقا مما يتلقاه من مدخلات، كيفية إنتاج مخرجات مثل التنبؤ أو المحتوى أو التوصيات أو القرارات التي يمكن أن تؤثر في بيئات مادية أو افتراضية. وتختلف أنظمة الذكاء الاصطناعي فيما بينها من حيث مستوى الاستقلالية وقدرتها على التكيف بعد إدخالها حيز الخدمة." وعلى نحو مماثل، وافق مجلس الاتحاد الأوروبي في 21 ماي 2024، رسميا على "قانون الذكاء الاصطناعي"، الذي يعرف في المادة الثالثة منه أنظمة الذكاء الاصطناعي فقط دون تعريف الذكاء الاصطناعي ذاته. ويعرف القانون نظام الذكاء الاصطناعي بأنه: "نظام قائم على الآلة طور للعمل بدرجات مختلفة من الاستقلالية، وقد يظهر قدرة على التكيف بعد استخدامه، ويستنتج، لأهداف واضحة أو ضمنية، انطلاقا مما يتلقاه من مدخلات، كيفية إنتاج مخرجات مثل التنبؤات أو المحتوى أو التوصيات أو القرارات التي يمكن أن تؤثر في بيئات مادية أو افتراضية." ويتسق تعريف نظام الذكاء الاصطناعي الوارد في قانون الاتحاد الأوروبي للذكاء الاصطناعي مع تعريف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

لم يُعتمد حتى الآن تعريف رسمي للذكاء الاصطناعي على المستوى الوطني في الصين. ومع ذلك، عملت بعض السلطات المحلية على توحيد معنى الذكاء الاصطناعي. فعلى سبيل المثال، تعرف "لوائح تعزيز تنمية صناعة الذكاء الاصطناعي في شنغهاي" الذكاء الاصطناعي على النحو الآتي: "يشير الذكاء الاصطناعي إلى النظريات والأساليب والتقنيات وأنظمة التطبيقات التي تستخدم أجهزة الحاسوب أو الآلات التي تتحكم فيها أجهزة الحاسوب لمحاكاة الذكاء البشري أو توسيعه أو تطويره، وإدراك البيئة، واكتساب المعرفة، واستخدام المعرفة لتحقيق النتائج المثلى." وفي السياق نفسه، تعرف "لوائح تعزيز تنمية صناعة الذكاء الاصطناعي في منطقة شنتشن الاقتصادية الخاصة" الذكاء الاصطناعي على النحو الآتي: "يشير الذكاء الاصطناعي إلى محاكاة الذكاء البشري أو توسيعه أو تطويره باستخدام أجهزة الحاسوب أو الأجهزة التي تتحكم بها، من خلال طرق مثل إدراك البيئة، واكتساب المعرفة، والاستدلال."

وفيما يلي يظهر الشكل (1) حجم سوق الذكاء الاصطناعي ومعدل نموه في الصين، فيما يوضح الشكل (2) التوزيع القطاعي لسوق صناعة الذكاء الاصطناعي في الصين.

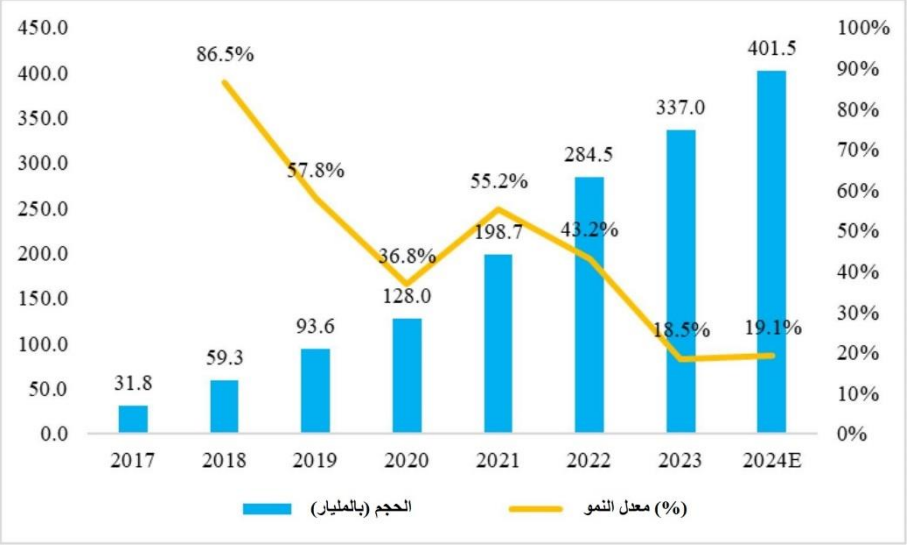


شكل (1): حجم سوق الذكاء الاصطناعي ومعدل نموه في الصين.

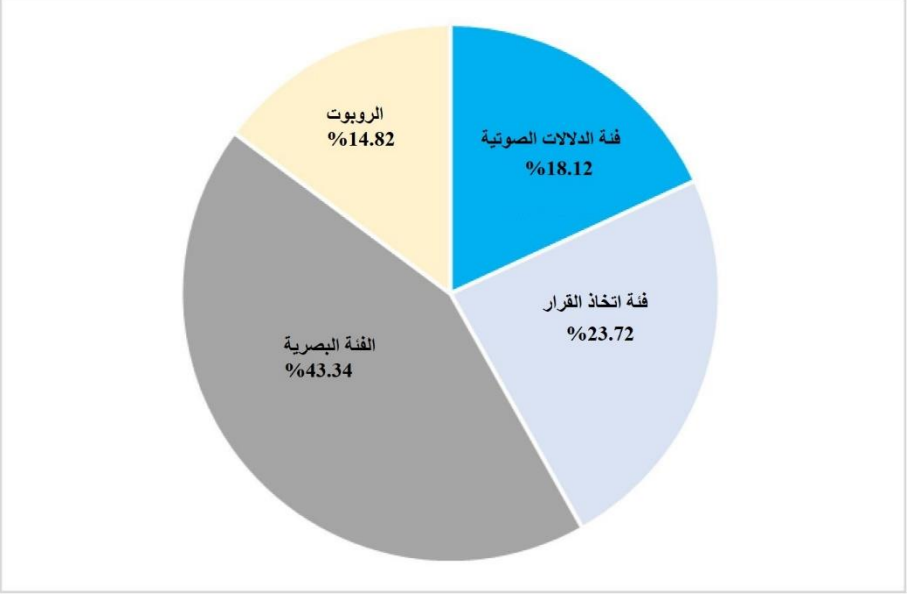

شكل (2): الحصة السوقية القطاعية لصناعة الذكاء الاصطناعي في الصين

ترى هذه الورقة أن الذكاء الاصطناعي هو برنامج أو نظام حاسوبي يمكنه، من خلال التعلم المستمر وتحليل كميات كبيرة من البيانات، محاكاة الذكاء البشري، وهو قادر على التفكير والتصرف مثل الإنسان واتخاذ قرارات مستقلة تتطلب ذكاء بشريا لإنجاز الأنشطة، وبذلك يقوم بتوسيع الذكاء البشري.

### 2.2. تعريف المهن القانونية

تظهر الدراسات السابقة قدرا من الإجماع فيما يتعلق بتعريف المهن القانونية، إذ تشير الدراسة [12] إلى إمكانية تناول هذا المفهوم من منظورين: منظور ضيق وآخر واسع. ففي معناه الضيق، يقصد بالمهن القانونية فئة المهنيين القانونيين الذين يعتمدون على معرفة قانونية متخصصة، ويشمل ذلك أساسا القضاة وأعضاء النيابة العامة والمحامين ومن في حكمهم. أما في معناه الواسع، فيتسع المفهوم ليشمل كل منصب يرتبط بممارسة الشؤون القانونية". وعلى نحو مماثل، تنص الدراسة [6] على أن "المهن القانونية تشير جماعة من المتخصصين القانونيين الذين تلقوا تدريبا قانونيا متخصصا، ويتسمون بمهارات قانونية متقنة وأخلاقيات مهنية راسخة. ووفقا للمفهوم الضيق، تشمل هذه المهن أساسا القضاة وأعضاء النيابة العامة والمشرفين والمحامين والموثقين والعاملين في الخدمات القانونية القاعدية. وبمنظور واسع، تشمل المهن القانونية المناصب المهنية في الشركات والمؤسسات التي تمارس الشؤون القانونية، مثل المفوضين القانونيين والمشرفين على الشؤون القانونية وغيرهم من العاملين في الإدارات القانونية." كما تشير الدراسة [13] إلى أن "تعريف المهن القانونية يتخذ نطاقا واسعا أو ضيقا؛ ففي المعنى الواسع يشمل القضاة وأعضاء النيابة العامة والمحامين والباحثين القانونيين والموثقين والمستشارين القانونيين في الشركات وغيرهم، في حين يقتصر على القضاة وأعضاء النيابة العامة والمحامين في معناه الضيق."

ورغم تباين اجتهادات الباحثين في تحديد النطاقين الواسع والضيق للمهن

القانونية، فإنه من الثابت أن مزاولتها تتطلب توافر خبرة قانونية وتدريبا قانونيا وتفكيرا قانونيا كذلك، علاوة على التعامل مع الشؤون القانونية بناء على هذه الأسس. ويرى المؤلف أن المهنيين القانونيين بالمعنى الضيق يشملون القضاة أعضاء النيابة العامة والمحامين والموثقين والمحكمين القانونيين وموظفي الخدمة المدنية العاملين في مراجعة العقوبات الإدارية والتظلم الإداري والقرارات الصادرة في المنازعات الإدارية والاستشارات القانونية، وذلك وفقا لأحكام "إجراءات تنفيذ الامتحان الوطني الموحد لمؤهلات المهن القانونية". ويحتاج المعينون حديثا في المناصب المذكورة أعلاه إلى الحصول على مؤهلات مهنية قانونية. ومن ناحية أخرى، وبالمعنى الواسع، فإن أي منصب مرتبط بالقانون يقع ضمن النطاق العام للمهن القانونية، بما في ذلك المستشارون القانونيون في الشركات والباحثون القانونيون.

تركز هذه الدراسة أساسا على المهن القانونية بمفهومها الواسع مع التركيز على تأثير الذكاء الاصطناعي على عمل القضاة والمحامين، وبيان مقتضيات استجابة المهن القانونية لمواكبة تطور تقنيات الذكاء الاصطناعي.

### 3.2. العلاقة بين الذكاء الاصطناعي والمهن القانونية

يشكل تقدم التكنولوجيا سيفا ذا حدين. فمن جهة، يمكن الإنسان من تطويع قوى الطبيعة الهائلة وتسخيرها، فيحرره من قيود العالم الطبيعي ويفتح أمامه أفقا من الحرية والرفاه التي يتيحها العالم التقني. غير أنه من جهة أخرى، يؤدي إلى اغتراب الإنسان وانفصاله عن الطبيعة [14]. وأمام التسارع اللافت لتطور الذكاء الاصطناعي، تتنامى المخاوف من احتمال أن يتحول هذا الأخير-الذي صمم في الأصل أداة- لخدمة الإنسان إلى سيد يحل محله، فيجعل من الإنسان مجرد أداة. وقد أثيرت تساؤلات مفادها أن "تقدم التكنولوجيا يمكن الإنسان من الابتكار، إلا أنه في الوقت ذاته يبرز عيوبه وعجزه، فيصبح الإنسان "دون جدوى أمام الآلات كاملة القدرة، مما يؤدي إلى "تخلي العالم عن الإنسان".

وفيما يتعلق بالمهن القانونية على وجه الخصوص، يثور التساؤل حول مدى

قدرة الذكاء الاصطناعي على استبدال المهنيين القانونيين، وما إذا كانت المهن القانونية قد تغدو متقادمة. وفي هذا الصدد، ينقسم المشهد التحليلي إلى اتجاهين؛ أولهما مؤيد يرتكز على أطروحتي الاستغناء الوظيفيredundancy theory وزوال المهن القانونية extinction theory of the legal profession،[i] إذ تذهب نظرية الاستغناء الوظيفي إلى أن تفوق قدرات الذكاء الاصطناعي مستقبلا على القدرات البشرية في جميع جوانب العمل بما يجعل العنصر البشري فائضا عن الحاجة وقابلا للاستبدال. أما نظرية زوال المهن القانونية، فترى أنه في عالم مستقبلي يحكمه منطق البيانات، تحل الخوارزميات محل القواعد القانونية ذاتها، مما يؤدي إلى زوال القانون والمهن القانونية معا. وفي المقابل، تشمل الآراء الرافضة لهذا الطرح نظرية عدم الكفاءة التقنية technological incompetence theory ونظرية مخاطر فقدان السيطرة risk loss theory. فالأولى ترى أن الناس متفائلون بشكل مبالغ فيه حول الذكاء الاصطناعي، وأن هذا التفاؤل لا يستند إلى حقيقة قدرته، خصوصا في المجال القانوني، إذ لن يتمكن الذكاء الاصطناعي من التفوق على الإنسان، وعليه فلن تزول المهن القانونية. أما الثانية، فترى أنه حتى إذا تفوق الذكاء الاصطناعي على الإنسان تقنيا، فإن ترك السيطرة له ينطوي على مخاطر كبيرة لا يمكن التحكم فيها، ولذلك لا ينبغي الاندفاع في تطوير التكنولوجيا مع المخاطرة بحدوث تلك النتائج.

وتوصل الباحثون المحليون فيما يتعلق بالعلاقة بين الذكاء الاصطناعي والمهن القانونية، عموما إلى أن الإنسان يظل دائما السيد على التكنولوجيا، وأن الذكاء الاصطناعي سيبقى مجرد أداة. وفي هذا السياق، تؤكد الدراسة [15] على أنه "لا يوجد في الوقت الراهن أي دليل على إمكانية استبدال المحامين بالمحامين الروبوتات في المثول أمام المحكمة أو الدفاع، من ثم لا يمكن للذكاء الاصطناعي إلا أن يكون معينا للإنسان، يسهم في تحسين أدائه المهني، بوصفه أداة لدعم معالجة القضايا الأكثر تعقيدا." وبالمثل، ترى الدراسة [16] أن "تطبيق الذكاء الاصطناعي في المجال القانوني مزدهر، ويمكن اعتباره فاعلا في الخدمات والأنشطة القانونية. ويرجع ذلك إلى المزايا المهمة التي يظهرها في تقييم المخاطر القانونية، والجرائم المحتملة، ومراجعة العقود، وصياغة الوثائق، والبحث القانوني، وغير ذلك. ومع ذلك، فإنه من المستحيل وغير

الواقعي أن يستبدل المهنيون القانونيون بالذكاء الاصطناعي استبدالا كليا، إذ لا يمكنه مضاهاة الإنسان لا سيما في إصدار الأحكام القيمية، وإجراء التحليل القانوني المقارن والبيني، والتفكير الإبداعي، بالإضافة إلى العجز عن الربط بين النصوص والسياقات والظروف الاجتماعية المحيطة. وقد صرح بعض الباحثين بوضوح بأن الذكاء الاصطناعي لن يستبدل المهن القانونية، وأنه والمهن القانونية يتطوران معا ويتعايشان تعايشا تكامليا. وفي سياق متصل، تلفت الدراسة [17] الانتباه إلى تصاعد الهواجس في الوسط القانوني بشأن ظهور القضاة الروبوتات والمحامين الروبوتات، خاصة مع الطفرة النوعية في تطور الذكاء الاصطناعي التوليدي، وما أحدثه من موجة جديدة من القلق بشأن "استبدال الإنسان بالآلة". ومع ذلك، فإن التعايش بين الإنسان والآلة والتفاعل بينهما سمة مشتركة بين الحاضر والمستقبل. وبالمثل، تذهب الدراسة [18] إلى أن "الممارسة القانونية مستقبلا قد تدار وفق نمط مشترك بين المهنيين القانونيين والآلات، حيث توكل بعض المهام بالكامل إلى التطبيقات القانونية، دون أن يترتب عن ذلك استبدال المهنيين القانونيين بالآلات." وتؤكد الدراسة [19] كذلك أنه "يمكن التأكيد على أن الذكاء الاصطناعي لن يستبدل تماما المحامين والقضاة وغيرهم من المهن القانونية، بل يعمل بجانبهم بطريقة تكاملية وتعاونية."

ومع القفزة النوعية التي أحدثها الذكاء الاصطناعي، لاسيما ظهور النماذج التوليدية مثل نموذج تشات جي بي تي التي دفعت بالخدمات القانونية نحو أفق جديدة، أشار بعض الباحثين إلى وجود عيوب ونواقص في "نظرية الأداة" الخاصة بالذكاء الاصطناعي. وفي هذا الصدد، تذهب الدراسة [20] إلى أنه من منظور وظيفي، لا ينبغي أن يقتصر فحص مكانة الذكاء الاصطناعي التوليدي ودوره في الخدمات القانونية على الأنظمة المؤسسية القائمة والمنطق المهني، بل يجب أن يتجاوز وجهات النظر المهنية التقليدية ومنطلقات "نظرية الأداة"؛ إذ يتعين استيعاب الديناميات المعقدة وحالات عدم اليقين التي تشوب عمليات التحول الرقمي للخدمات القانونية. كما يجب فحص الآليات التقنية، والجدوى القطاعية، وسيناريوهات التمكين المتعلقة بتطبيق الذكاء الاصطناعي التوليدي في الخدمات القانونية فحصا شاملا، مع تحليل "سيكولوجية نظرية الأداة" التي قد تؤدي إلى "تراجع المهارات" في المهن

القانونية، واستكشاف الآثار العميقة للذكاء الاصطناعي التوليدي في إعادة تشكيل الدلالات الأساسية، ونماذج التشغيل، والتركيب الجماعي، وعلاقات العرض في سوق الخدمات القانونية بصورة منهجية.

يبين الشكل (3) مواقف الأفراد تجاه تطبيق تشات جي بي تي والذكاء الاصطناعي التوليدي في العمل القانوني. ويدل مخطط الدائرة على اليسار على أن 82٪ من الأشخاص من يعتقدون أنه يمكن تطبيقه على العمل القانوني، بينما يشير مخطط الدائرة على اليمين إلى أن 51٪ من الأشخاص من يعتقدون ضرورة توظيفه في هذا المجال.

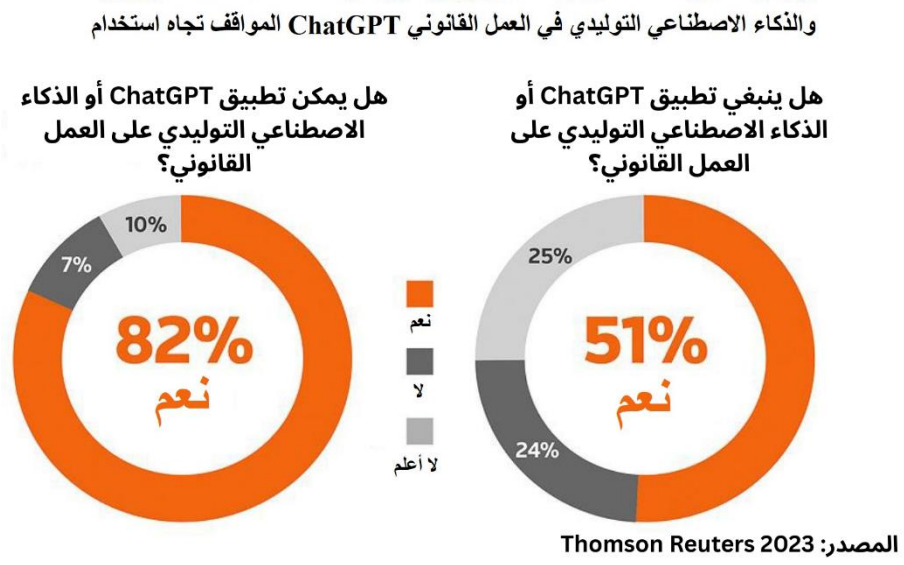


شكل (3): الرأي العام بشأن استخدام نموذج تشات جي بي تي والذكاء الاصطناعي التوليدي في الممارسات القانونية.

وخلاصة القول إن ما يستقر عليه الباحثون المحليون، عند بحث العلاقة بين الذكاء الاصطناعي والمهن القانونية، هو تثبيت أولوية الإنسان، ومن ثم فلا ينتظر أن يحل الذكاء الاصطناعي محل المهن القانونية، بل يظل أداة مساندة لعمل المشتغلين بالقانون ضمن علاقة تكاملية.

## 4.2. أثر الذكاء الاصطناعي في المهن القانونية

في خضم موجة الرقمنة، يشهد القطاع القانوني تحولا عميقا ومتسارعا بفعل القوة الهائلة للذكاء الاصطناعي (AI). كما أن اتساع انتشار تطبيقات الذكاء الاصطناعي وتتابع الطفرات التقنية يخلفان آثارا بعيدة المدى على المهن القانونية.

أ - الآثار الإيجابية

**أولا**، يعفي الذكاء الاصطناعي المهنيين القانونيين من المهام المجهدة زمنيا، مما يرفع كفاءة العمل والفعالية التنظيمية لديهم؛ حيث تشير الدراسة [4] إلى أن تطبيق تقنيات الذكاء الاصطناعي في الأنشطة القضائية يسهم إلى حد ما في تخفيف الأعباء الجسيمة الواقعة على عاتق القضاة، وعليه معالجة مشكلة "كثرة القضايا وقلة القضاة" التي لطالما أثقلت كاهل المحاكم الابتدائية، علاوة على الارتقاء بالكفاءة القضائية. وتؤكد الدراسة [21] على أنه عند معالجة بعض القضايا القانونية، يمتلك الذكاء الاصطناعي مزايا لا يمكن مضاهاتها مقارنة بالإنسان، مثل قدرته على إتمام أعمال متكررة واسعة النطاق في فترة زمنية قصيرة نسبيا، مما يحسن من كفاءة العمل. وترى الدراسة نفسها أن الذكاء الاصطناعي لا يحسن كفاءة المهنيين القانونيين فحسب، بل يرفع كذلك من كفاءة الإدارة التنظيمية، وتقترح أن تقنيات الذكاء الاصطناعي يمكن أن "تساعد في تعزيز الكفاءة التنظيمية، وتحسين العمليات التجارية، وإدارة الوثائق القانونية، وإدارة الموارد البشرية من خلال نظم المعلومات." وتذكر الدراسة [16] أنه "من الثابت أن الذكاء الاصطناعي، بفضل قدراته الهائلة في معالجة المعلومات، يمكنه معالجة القضايا بسرعة تفوق القضاة وأعضاء النيابة العامة والمحامين، مما يقلص التكاليف، ويحسن الكفاءة العملية، ويخفف حدة تراكم القضايا." وتؤكد الدراسة [13] أن "دمج الذكاء الاصطناعي وتطوره مع التقنيات الجديدة مثل البيانات الضخمة، والحوسبة السحابية، وتقنية سلسلة الكتل (البلوك تشين) معا يدفع بناء المعلوماتية في المهن القانونية، ويحسن بشكل كبير من الكفاءة ومستوى الخدمة للمهن القانونية، ويحرر المهنيين القانونيين من عبء الأعمال المجهدة. وبالإضافة إلى ذلك، يذكر العديد من الباحثين في دراساتهم قيمة الذكاء

الاصطناعي في تحسين كفاءة العمل القانوني. ويقر الباحثون عموما بالأثر الإيجابي لتقنيات الذكاء الاصطناعي في تعزيز كفاءة المهن القانونية.

**ثانيا**، يتيح الاستخدام الواسع للذكاء الاصطناعي للمهنيين القانونيين التركيز على مجالات أكثر تعقيدا، مما يعزز جودة أعمالهم ويحقق بصورة أفضل العدالة القضائية. حيث تشير الدراسة [22] إلى أن مكاتب المحاماة وموظفوها يستخدمون برمجيات قائمة على الذكاء الاصطناعي مخصصة للمحامين من أجل البحث عن القواعد القانونية ذات الصلة، وتنظيم وثائق الأحكام السابقة وتحليلها، وتحليل مخاطر الدفاع أو التمثيل القانوني وتقديرها، وإعداد وثائق الدفاع والتمثيل القانوني، بما يسهم في تحرير المحامين من الأعمال الروتينية المملة ويركز طاقتهم الأساسية على تحسين الدقة والجودة والكفاءة في الخدمات القانونية." وتشير الدراسة [11] إلى أن "الدمج العميق لبناء الرقمنة المرتكز على الأنظمة الذكية ونمط التعاون بين الإنسان والآلة في الشؤون القضائية وإدارة عملية المحاكمة يساعد في تحسين كفاءة المحاكمة، وتقليل عبء العمل على القضاة، وضمان الأحكام العادلة والمنصفة، وتعزيز الاتساق في الأحكام للقضايا المماثلة، وتحسين جودة الأحكام." وتقر الدراسة [16] بأنه "لا يمكن إنكار أن تطبيق الذكاء الاصطناعي قد يرتقي بكفاءة العمل سواء في الأنشطة القضائية أو في الخدمات القانونية، بل ويسهم في تحقيق أمثل للعدالة القضائية." وبالإضافة إلى ذلك، وبناء على التشغيل التجريبي لمدة ستة أشهر لنظام معالجة البيانات الضخمة للقضايا السياسية والقانونية في قويتشو، تذكر الدراسة [5] أن "النظام عالج ما مجموعه ثلاثمائة وسبعة وسبعون قضية جنائية بمدة تقل بنسبة 30% مقارنة بالعام السابق، كما تراجع معدل إعادة القضايا للتحقيق التكميلي بسبب قصور الأدلة بنسبة 25.7%؛ وانخفض معدل عدم الموافقة على أوامر التوقيف بسبب قصور الأدلة بنسبة 28.8%؛ أما نسبة البراءة للسبب ذاته فهي معدومة، وهو ما انعكس إيجابا على جودة معالجة القضايا انعكاسا واضحا." وفي السياق نفسه، تركز الدراسة [23] على قيمة استخدام الذكاء الاصطناعي في التنبؤ بمآلات القضايا، مع التوضيح أن" هذه القيمة لا تساعد أطراف الدعوى على بلورة استراتيجية التقاضي المثلى فحسب، بل تساعد القضاة أيضا على تحقيق أحكام

متسقة للقضايا المماثلة، بما يعضد مبادئ العدالة والإنصاف." وفضلا عن ذلك، يشير الباحثان في معرض بحثهما [21] إلى أن تطبيق الذكاء الاصطناعي يمكن أن يسهم في الارتقاء بمستوى الخدمات القانونية.

**ثالثا**، يقلل الاستخدام الواسع للذكاء الاصطناعي من تكاليف التقاضي وتكاليف الخدمات القانونية ويوسع سوق الخدمات القانونية. تذكر الدراسة [19] في هذا السياق أنه "يمكن للاستشارات القانونية المعتمدة على الذكاء الاصطناعي أن تساعد الزبائن مباشرة في تحليل القضايا القانونية واقتراح حلول للاختيار بينها، وتكاد تكون تكلفة الاستشارة برمتها مجانية. وحتى إذا فرضت بعض الرسوم، فإنها تكون أقل بكثير من تلك السائدة في القطاع القانوني، وتقع بالكامل ضمن نطاق قبول الزبائن. إن هذه الخدمة القانونية منخفضة التكلفة وعالية الكفاءة تفتح نموذج تسعير جديد، وتطلق الطلب المحتمل على الخدمات القانونية في السوق. وبالمثل توضح الدراسة [23] أن "الذكاء الاصطناعي يمكنه تقديم استشارات قانونية للجمهور، مما يسمح لهم بالحصول على خدمات قانونية أكثر دقة بأسعار أقل، وتقليل تكاليف التقاضي، وتحسين إمكانية الحصول على الخدمات القانونية." وتؤكد الدراسة [5] "أن الاستخدام الواسع للذكاء الاصطناعي في مجال الخدمات القانونية يقلص بدرجة كبيرة من تكاليف اليد العاملة المرتبطة بالاستشارات القانونية لئلا تبقى "ترفا" بعيد المنال."

وفيما يلي يبين الشكل (4) الآثار الإيجابية للذكاء الاصطناعي على المهن القانونية.

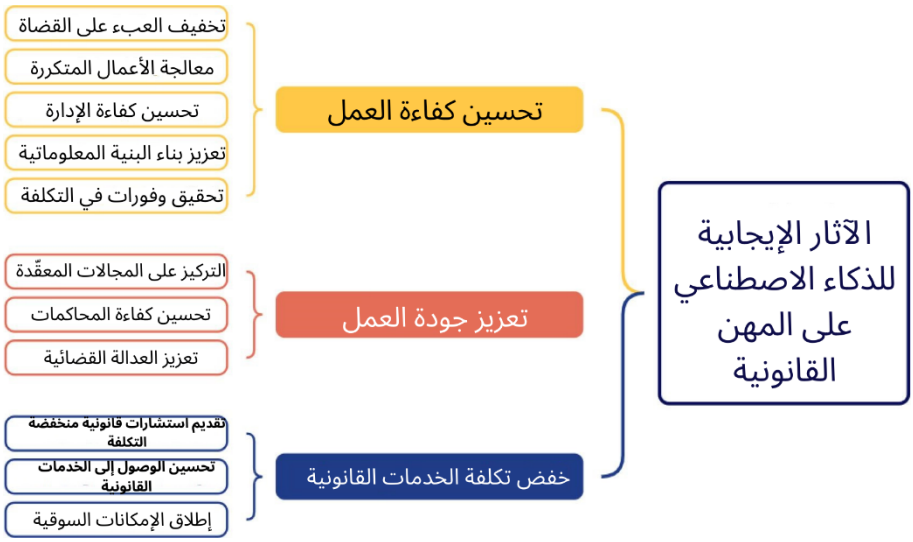


شكل (4): الآثار الإيجابية للذكاء الاصطناعي على المهن القانونية

ب – الآثار السلبية

إن تطور الذكاء الاصطناعي يطرح أيضا تحديات أمام المهن القانونية القائمة، ويركز البحث الحالي أساسا على الجوانب الآتية:

**أولا**: يحل الذكاء الاصطناعي محل بعض المهن القانونية

وفقا لتقرير نشره موقع فاينانشال تايمز في 20 ديسمبر 2017، تسببت تقنيات الذكاء الاصطناعي في فقدان نحو 31,000 وظيفة في القطاع القانوني، كما صنفت 39% من الوظائف القانونية على أنها وظائف "عالية المخاطر" التي قد تلغى خلال السنوات العشرين القادمة. كما توقعت شركة ديلويت أنه "بحلول عام 2036، تخضع أكثر من 100,000 وظيفة قانونية للأتمتة." ويعبر الباحثون المحليون كذلك عن انتشار مخاوف بشأن استبدال الذكاء الاصطناعي لبعض المهن القانونية، إذ تشير الدراسة [4] إلى أنه "فيما يتعلق بالنظام القضائي، فبالرغم من أن الذكاء الاصطناعي يتولى حاليا أدوارا ومهام مساعدة في المحاكمات القضائية، ولن يستبدل القضاة في إصدار الأحكام، إلا أنه من المتوقع أن تقلص مناصب أعوان القضاء بدرجة كبيرة مستقبلا. أما بالنسبة لمهنة المحاماة، فمع الاستخدام المتزايد لتقنيات الذكاء

الاصطناعي في المهن القانونية، ستقلص مناصب المساعدين بدرجة كبيرة." وفي المنحى نفسه، تبدي الدراسة [12] مخاوف مشابهة، معتبرة أن "روبوتات الذكاء الاصطناعي قد تستبدل المزيد من المهنيين البشريين في مجال المهن القانونية، وقد يتغير الهيكل التنظيمي لموارد البشرية العاملة بها، بما قد يخلق وضعا قد يواجه فيه المهنيون القانونيون بطالة واسعة النطاق." كما ترى الدراسة [18] أن "الذكاء الاصطناعي سيحدث تأثيرا هائلا على المهن القانونية، وقد يزول عدد من مؤسسات الخدمات القانونية التقليدية، مما قد يتسبب في فقدان بعض المحامين لوظائفهم." وبالمثل، تشير الدراسة [21] إلى أن تقليص المناصب المخصصة للمبتدئين أثار مخاوف بين العاملين في المجال القانوني. وتشير الدراسة [9] كذلك إلى أنه "يمكن للذكاء الاصطناعي أن يحاكي بدرجة كبيرة عمل بعض المهنيين القانونيين ويستبدلهم، مثل استبدال أمناء الضبط في تحرير محاضر جلسات المحكمة، والمحامين في البحث عن القضايا، والقضاة في تصنيفها." وفضلا عن ذلك، أعربت الدراسة [13] عن مخاوف بشأن مستقبل خريجي القانون، حيث ورد فيها: "يمكن التأكيد على أنه في المستقبل القريب، تُقلص بعض الوظائف مثل وظيفة المحامي المساعد، ونائب القاضي، والنائب العام المساعد وأمين الضبط بدرجة كبيرة. الأمر الذي سيؤدي إلى تفاقم انخفاض معدلات التوظيف في مجال القانون."

**ثانيا**: ضرورة الحذر من الاعتماد المفرط على الذكاء الاصطناعي؛ فاستناد المهنيين القانونيين إليه استنادا كليا قد يفضي، بفعل الطبيعة البشرية التي تميل للكسل، إلى فقدان قدراتهم المهنية ومعارفهم القانونية تدريجيا. وفي هذا السياق، تشير الدراسة [24] إلى أنه "مع ازدياد دقة تقنيات شبيهة بنموذج تشات جي بي تي في السيناريوهات القانونية، يطور المهنيون القانونيون لا شعوريا انحيازا إيجابيا إليها"، فيميلون بطبيعتهم إلى الثقة بالتكنولوجيا في غياب المعلومات الكافية، وبذلك تنشأ لديهم نزعة من تقديس التكنولوجيا والاعتماد عليها. وفي النهاية، قد يفرض نموذج تشات جي بي تي هيمنة غير مرئية على المبتدئين، ويدفعهم تدريجيا إلى فقدان القدرة على معالجة القضايا القانونية اعتمادا على المعرفة القانونية باستقلالية تامة." كما تبدي الدراسة [25] مخاوف مشابهة، حيث ترى أن" تمكين التكنولوجيا القائمة على الذكاء

الاصطناعي قد يوسع من دائرة الفاعلين ضمن نطاق سيادة القانون ويشكل نمطا متعددا للحوكمة. بيد أن الاعتماد على قدراتها الهائلة في معالجة البيانات وخوارزمياتها التوجيهية، قد يجعل منهم أسرى للتبعية التقنية، وهو ما يقود إلى الانبهار بها ومنح مخرجاتها ثقة مطلقة تبلغ حد التقديس، علاوة على تبني النزعة التقنية، الأمر الذي يؤدي بالضرورة إلى زعزعة استقلالية القائمين على سيادة القانون وإخماد جذوة الابتكار لديهم." أما الدراسة [11] فقد عبرت عن الفكرة بصورة أكثر وضوحا، مشيرة إلى أن "الاعتماد طويل الأمد والواسع على "القضاة الروبوت" في إصدار الأحكام سيؤدي إلى الانحدار المستمر في التفكير القانوني البشري، والآليات التشريعية، والكفاءات القانونية. لقد كنا نأمل أن يكون "القاضي الروبوت" أكثر حيادا وفعالية من القاضي البشري في إرساء موازين العدل، لكن النتيجة المحتملة هي أننا قد نضطر اللجوء إلى "القاضي الروبوت" ليحكم بالعدل بين البشر."

**ثالثا:** توخي اليقظة تجاه المخاطر التقنية التي يحدثها الذكاء الاصطناعي

تشير الدراسة [19]، على سبيل المثال، إلى أنه "مع التأكيد على الدقة العلمية، يجب أيضا الاهتمام بمشروعية وشفافية الخوارزميات. إن الطبيعة التمييزية للخوارزميات حقيقة لا يمكن إنكارها. وبمجرد اعتماد آراء الاستشارات التي يقدمها الذكاء الاصطناعي في العمل القانوني، فإنها ستكون مرتبطة ارتباطا وثيقا بمصالح الأطراف، ولذلك يجب الانتباه إلى احتمال "عمليات الصندوق الأسود" وما قد تنطوي عليه من أضرار داخل الخوارزميات." كما تشير الدراسة [9] إلى المخاطر التقنية المرتبطة بالذكاء الاصطناعي، مبينة أن "الأحكام القضائية لا تهدف فقط إلى تحديد الصواب والخطأ، بل تشمل أيضا التفسير القانوني، وإعلام الأطراف بأسباب الصواب والخطأ بوضوح. إن عمل الخوارزمية غير الشفاف يجعل من الصعب على القائمين على القضايا تقديم تسبيب مفصل للأحكام، مما يؤثر على حقوق الدفاع وحق المعرفة وغير ذلك من الحقوق الإجرائية للأطراف، وقد يؤدي إلى رد فعل معارض من الأطراف تجاه استخدام أنظمة الذكاء الاصطناعي المساعدة في القضاء." ومن جهة أخرى تحذر الدراسة [26] من كون الخوارزميات في جوهرها نوع من تكنولوجيا البرمجة الحاسوبية

ذات التحيزات الواضحة. فالإدراك الذاتي للمطورين يقوم بدور حاسم في تطوير الخوارزميات، وإنشاء النماذج، ومعايير التقييم. وإذا استخدمت هذه الخوارزميات الأساسية المتعلقة بأنظمة المساعدة في اتخاذ القرارات القضائية من قبل مطوري الأنظمة لأغراض معينة، فإنه يصبح من السهل التحكم في القرارات القضائية من خلال إدراج خوارزميات مبرمجة، مما يؤدي إلى نشوء "ديكتاتورية خوارزمية"." كما تناولت الدراسة [23] أيضا مجموعة من المخاطر التقنية الناشئة عن استخدام الذكاء الاصطناعي.

تظهر الآثار السلبية للذكاء الاصطناعي على المهن القانونية في الشكل (5).

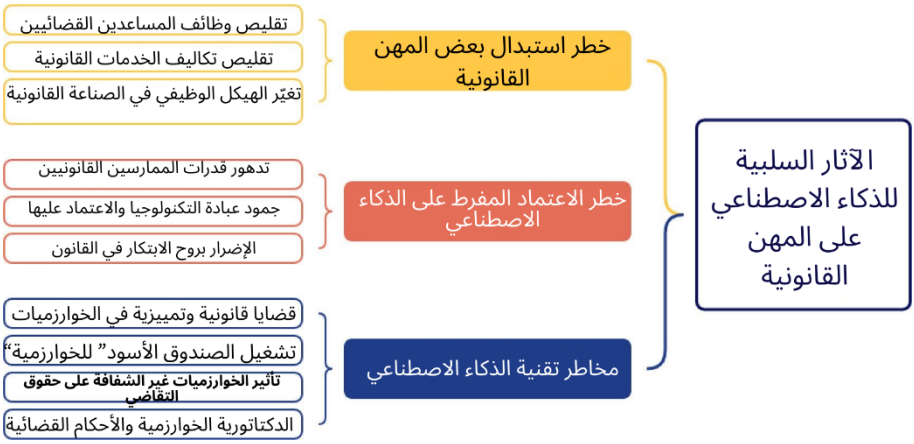


شكل (5): الآثار السلبية للذكاء الاصطناعي على المهن القانونية

## 3. عرض النتائج ومناقشتها

أفضى الاستخدام الواسع للذكاء الاصطناعي إلى آثار إيجابية على المهن القانونية أسهمت في تطويرها، إلا أنه، في الوقت نفسه، طرح تحديات غير مسبوقة أمامها.

### 1.3. تعزيز تطور المهن القانونية من خلال الذكاء الاصطناعي

1) رفع كفاءة العمل القانوني وجودته من خلال توظيف الذكاء الاصطناعي

يسهم توظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي في الارتقاء بكفاءة العمل القانوني؛ إذ يتفوق الذكاء الاصطناعي في السرعة والكفاءة التشغيلية على الأساليب اليدوية التقليدية. فعلى سبيل المثال، يعد البحث التقليدي في مجال البحث القانوني -الذي يمثل ركيزة أساسية في العمل القانوني-جهدا مضنيا، بينما يتفوق عليه البحث المعتمد على الذكاء الاصطناعي تفوقا جليا من حيث السرعة ودقة النتائج. وبالمثل، يستطيع الذكاء الاصطناعي، في المهام المتعلقة بمراجعة النصوص وتوليدها، معالجة كميات كبيرة من العمل المتكرر بسرعة، مع الحفاظ على نتائج متسقة، مما يجعله خيارا مماثلا لمراجعة النصوص. وعلاوة على ذلك، يمكن استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي لأتمتة صياغة الوثائق القانونية؛ إذ تقتصر مهمة الأطراف على إدخال المعلومات ذات الصلة، فتولد الوثائق القانونية تلقائيا، مما يختصر وقت معالجة النصوص اختصارا بالغا. وعليه، فإن تطبيق تقنيات الذكاء الاصطناعي يحرر المهنيين القانونيين من المهام الشاقة، ويسمو بكفاءة العمل القانوني إلى مستويات رفيعة.

وعلاوة على ذلك، يرتقي تطبيق تقنيات الذكاء الاصطناعي بجودة العمل القانوني ارتقاء ملحوظا؛ فمن جهة، يحد الذكاء الاصطناعي من الأخطاء البشرية ويعمل على تصويبها، مما يجبر القصور الذي قد يشوب أداء المهنيين القانونيين نتيجة نقص الخبرة أو الإهمال، ويعفيهم من الأعمال الروتينية الشاقة، مما يتيح لهم تركيز جهودهم على البحث ومعالجة القضايا المعقدة، والانصراف إلى التفكير القانوني والحكم القيمي، وتحفيز ملكة الإبداع. فضلا عن ذلك، يمكن للذكاء الاصطناعي أن يقدم تنبؤا دقيقا نسبيا بشأن مآل القضايا، ويضع الإستراتيجيات القضائية المناسبة، كما يمكنه استخدام المحاكاة الافتراضية لجلسات المحاكمة للتحقق من جدوى تلك الإستراتيجيات، وتكرارها، وتحسينها باستمرار. وبذلك، يتضح أن توظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي كفيل بتحقيق القيم الجوهرية للمهن القانونية على نحو أمثل.

وخلاصة القول، لا يقتصر أثر تقنيات الذكاء الاصطناعي في تعزيز كفاءة العمل

القانوني بدرجة كبيرة، بل يمتد أيضا إلى تحسين جودته بصورة ملحوظة، وبذلك تجسد هذه التقنيات الأهداف الجوهرية لقيمة العمل القانوني، وتتيح تقديم خدمات قانونية أرفع مستوى للأطراف.

2) الارتقاء بإدارة المهن القانونية عبر تقنيات الذكاء الاصطناعي

يتيح الذكاء الاصطناعي للمهنيين القانونيين إدارة القضايا إدارة أكثر نجاعة؛ فمن المنظور الفردي، يمتاز الذكاء الاصطناعي بقدرته على تصنيف القضايا وفقا لدرجة تعقيدها وأولويتها، وجدولة أوقات العمل، وتوزيع موارد القضايا توزيعا رشيدا. فضلا عن ذلك، يستطيع الذكاء الاصطناعي تتبع مسار القضايا تتبعا آنيا، وتنبيه المهنيين تلقائيا بمراحل القضية والمواعيد الإجرائية الحاسمة، مما يضمن تدفق الإجراءات في مواقيتها المرسومة ويحول دون التأخير الناجم عن الإهمال البشري. وعلاوة على ذلك، يسهم الذكاء الاصطناعي في توثيق تفاصيل العمل الإجرائي، ومراقبة سير العمليات، وتحذير المهنيين من المخاطر القانونية المحتملة؛ وبوجه عام، يعزز استخدام الذكاء الاصطناعي قدرة المهنيين على إدارة قضاياهم بكفاءة واقتدار.

أما على مستوى المؤسسات، فيسهم الذكاء الاصطناعي في تعزيز الإدارة التنظيمية وتجويد النظم الإدارية؛ إذ يساعد في خفض النفقات الإدارية وتسريع عملية اتخاذ القرار. وبالنظر إلى قطاع المحاماة نموذجا، يعد حجم شركة المحاماة مؤشرا حيويا على قوتها، وهو ما يؤثر في خيارات الزبائن، ولذا تميل الشركات إلى زيادة عدد محاميها تلبية لمتطلبات النمو ودمج الموارد بفاعلية. بيد أن الحفاظ على فرق عمل ضخمة يستلزم تكاليف باهظة في الإدارة وصناعة القرار. ومع أن الاستخدام الواسع للذكاء الاصطناعي يرفع كفاءة العمل القانوني رفعا ملحوظا، دون أن يغير بالضرورة الهيكل التنظيمي القائم على نظام الفرق أو الحاجة للتعاون الجماعي في القضايا الكبرى، إلا أن تطبيقاته قد تقلص من حجم الفرق (لا سيما في الوظائف المساعدة)، مما يفضي إلى هياكل تنظيمية أكثر تسطيحا. وفي هذا السياق، لاحظ جورج بيكر وراشيل باركينغ أن "الهيكل التنظيمي الهرمي الذي ميز شركات المحاماة الكبرى لأكثر من قرن، يميل إلى التفكك ليتخذ شكلا ماسيا." (Zhou et Gue,2021)

وبالنسبة لشركات المحاماة الكبرى، فإن إزالة الطبقات التنظيمية هي المهمة الأساسية التي تفرضها الرقمنة في المجال القانوني، حيث يؤدي تقليص حجم الفرق التنظيمية والهياكل الإدارية إلى خفض تكاليف الإدارة بدرجة كبيرة وتعزيز الكفاءة الإدارية التنظيمية [27]. بالإضافة إلى ذلك، يعمل الذكاء الاصطناعي على تحسين أساليب الإدارة التنظيمية، مما يحقق إدارة أكثر دقة وشمولا. وبالعودة إلى قطاع المحاماة، فإن التقييم التقليدي للمحامين تركز على الأداء وتحقيق الإيرادات. ومع ذلك، يمكن من خلال الاستفادة من تقنيات الذكاء الاصطناعي إنشاء آلية تقييم أكثر شمولا وعدالة، مما يعزز من الحوافز لدى المحامين، ويزيد من شعورهم بالانتماء والرضا تجاه الشركة، ويعزز التفاعل الإيجابي، ويحسن من كفاءة الإدارة داخل الشركة مع خفض تكاليفها.

وخلاصة القول؛ يتيح توظيف الذكاء الاصطناعي تمكين المهنيين القانونيين إداريا تمكينا فعالا، مما يرفع كفاءة الإدارة ويقلص تكاليفها تقليصا ملموسا

3) تعزيز قطاع الخدمات القانونية من خلال الذكاء الاصطناعي ودعم تطوره

إن الاستخدام الواسع لتقنيات الذكاء الاصطناعي ييسر تحقيق العدالة القضائية. فمن خلال التعلم من عدد هائل من القضايا، واستخلاص المعطيات ذات الصلة بالأدلة والتحقق منها، والتنبؤ بمآل لقضايا، يستطيع أن يقدم مراجع مساعدة لقرارات القضاة، مما يجنب الوقوع في التحيز الإدراكي غير العقلاني والأخطاء البشرية، ويضمن تطبيقا أدق للقانون، ويحقق الاتساق في أحكام القضايا المتشابهة. بالإضافة إلى ذلك، يمكن للتقاضي بمساعدة الذكاء الاصطناعي أن يدعم إرساء مسار معياري لإجراءات المحاكمة، ويوحد العمليات المهنية في مختلف مراحل الدعوى، بل ويضع معايير موحدة لتحديد الأدلة، مما يسهم في توحيد الاجتهاد القضائي، وتقليص احتمالات الخطأ، وتعزيز الموثوقية القضائية.

ويسهم الذكاء الاصطناعي، من جهة أخرى، في خفض تكاليف التقاضي وتعزيز تطور قطاع الخدمات القانونية. ويرجع ارتفاع تكاليف التقاضي أساسا إلى ارتفاع أتعاب الخدمات القانونية وارتفاع تكلفة المدة التي تستغرقها الإجراءات القضائية.

ووفقا لتقرير المحكمة الشعبية العليا، قبلت المحاكم الصينية عام 2022 ما مجموعه 337.04 مليون قضية، وفصلت في 308.1 مليون قضية، بينما يشير التقرير الصادر عن وزارة العدل في جمهورية الصين الشعبية، إلى أن المحامين الصينيين قد تولوا عام 2022 ما مجموعه 8.244 مليون قضية. ويكشف حساب بسيط أن نسبة القضايا التي تولاها المحامون تقل عن 30%. ويعود أحد الأسباب المهمة لهذه النسبة المنخفضة من تمثيل المحامين إلى ارتفاع الأتعاب القانونية، مما يحد من إمكانية الوصول إلى العدالة، ويترك فجوات كبيرة في سوق الخدمات القانونية، وتبقى العديد من الدعاوى دون نظر. ومن شأن الاستخدام الواسع لتقنيات الذكاء الاصطناعي، ولا سيما تطبيقات الاستشارة القانونية التي تطورها شركات التكنولوجيا المختلفة، توسيع نطاق حصول الأشخاص على المعرفة القانونية، مما يجعلهم أكثر وعيا بضرورة الخدمات القانونية وقيمتها. علاوة على ذلك، فإن الاستخدام الواسع لتقنيات الذكاء الاصطناعي يرفع من كفاءة عمل المحامين بدرجة كبيرة، ويقلل من مدة معالجتهم للقضايا، ويخفف عليهم ضغط العمل، ويسهم في خفض تكاليف الخدمات القانونية لئلا تبقى ترفا. أضف إلى ذلك أن تكلفة الزمن تعيق تطور قطاع الخدمات القانونية في الصين؛ فمع النمو الاقتصادي السريع، شهدت النزاعات القانونية ارتفاعا كبيرا، وأصبحت مشكلة "كثرة القضايا، وقلة القضاة" تحديا جسيما يواجه السلطات القضائية. ولضمان جودة القضايا، امتدت آجال التقاضي، مما أثر سلبا في ثقة الجمهور في فاعلية العدالة. وهنا، يبرز دور الذكاء الاصطناعي في مساندة الفصل في القضايا مما يعزز نجاعة المحاكمات، ويسرع وتيرة الإجراءات القضائية، ويقلص كلفة مدة التقاضي. ولذلك، فإن الاستخدام الواسع لتقنيات الذكاء الاصطناعي يخفض في آن واحد تكاليف الخدمات القانونية والمدة الزمنية، مما يحفز الطلب في السوق القانونية ويدفعها نحو الازدهار.

وخلاصة القول، إن الاستخدام الواسع للذكاء الاصطناعي لا يضمن العدالة القضائية وتوحيد إجراءات المحاكمات فقط، بل يقلل أيضا من تكاليف التقاضي تقليلا جليا، بما يعزز التطور الأمثل للمهن القانونية.

### 3.2 التحديات التي يطرحها الذكاء الاصطناعي على المهن القانونية

1) استبدال بعض المهن القانونية بالذكاء الاصطناعي وتأثيره في مسار تطورها

وفقا لتقرير بحثي الصادر عن جامعة أوكسفورد في عام 2013، بعنوان "The Future Of Employment: How Susceptible Are Jobs To Computerisation?"، (حرفيا مستقبل التوظيف: إلى أي مدى تكون الوظائف عرضة للأتمتة؟)، من المتوقع استبدال نحو 700 مهنة بالآلات مستقبلا، والأكثر عرضة للاستبدال منها هي مهن مساعدي المحامين وأعوان القضاء، ويعزى ذلك إلى أنه يمكن للذكاء الاصطناعي أن يتميز في أداء المهام النمطية المتكررة، ولذلك فإن استخدامه في المهن القانونية سيدفع باستبدال تلك ذات الطابع المساعد لا محالة. غير أن الذكاء الاصطناعي، حسب التقرير نفسه، لا يستطيع استبدال المهن القانونية استبدالا كاملا، إذ يشير التقرير البحثي إلى أنه "بالرغم من احتمال أن يكمل الذكاء الاصطناعي عمل المحامين على المدى المتوسط، إلا أنه بسبب ما يشوبه من عوائق في الإبداع والوظائف الاجتماعية، فإن المحامين ينتمون إلى فئة منخفضة المخاطر من حيث الاستبدال."

إن جوهر المهن القانونية يكمن في تطبيق القانون، وطريقة العمل المحددة للمهنيين القانونيين تتمثل في التفكير القانوني، فجودة التفكير القانوني هي التي تحدد جودة المهن القانونية وما إذا كانت أهداف سيادة القانون يمكن تحقيقها. وإن عملية التفكير القانوني تنطوي على تكييف الوقائع قانونيا، وهذه العملية لا يمكن أن تنفصل عن الحكم القيمي للمهنيين القانونيين، ففهمهم لمقاصد القواعد القانونية المطبقة وأهدافها لا يمكن فصله عن وقائع القضايا المحددة، وذلك سعيا لتحقيق التوافق بين القواعد القانونية والوقائع. ومن الواضح أن اختيار القاعدة القانونية بصفتها المقدمة الكبرى، وكذلك ترتيب الوقائع بوصفها المقدمة الصغرى، لا يمكن أن ينفصلا عن الحكم القيمي (حتى عملية التشريع ذاتها تعكس أحكاما قيمية واختيارات المشرعين). وعلى الرغم من أن الذكاء الاصطناعي يمكنه محاكاة التفكير البشري، إلا أنه لا يقوم إلا بعمليات استدلال منطقي بسيطة تستند إلى إعدادات الخوارزميات. "ومهما بلغت قوة الذكاء الاصطناعي، فإن نطاق قوته يظهر فقط في جانب الاستدلال

العقلاني للقواعد، ولا يمكنه استخدام الأحكام القيمية التي تتجاوز القواعد مثل البشر." [28] وعند مواجهة قضايا معقدة ومستجدة، لا يستطيع الذكاء الاصطناعي الاستناد إلى الحدس البشري والخبرة، ولا إلى أساليب موازنة القيم والتحليل المرتبط بها، كما لا يمكنه تقديم أسباب وبراهين مقنعة للنتائج القانونية التي يولدها. لذلك، فإن الذكاء الاصطناعي لا يمكنه إلا أن ينوب بعض المهن القانونية البسيطة ذات الطابع المساعد، ولا يستطيع أن يستبدل جوهر المهن القانونية استبدالا جذريا.

تتسم المهن القانونية بارتفاع عتبة الولوج إليها وبطابع مهني قوي، كما تولي أهمية كبيرة لتراكم الخبرة. فكلما ازداد المهنيون القانونيون خبرة وسنوات خدمة، ازدادت المكافآت التي يحصلون عليها. ولذلك، فإن المسار التقليدي لتطور المهنة القانونية يبدأ عادة من وظائف مساعدة، وبعد تراكم الخبرة اللازمة وإتقان المهارات المطلوبة، يمكن للمرء أن يتقدم إلى مناصب أعلى، كما أن شركات المحاماة تفرض نظما هرمية صارمة داخلها. ومع قيام الذكاء الاصطناعي باستبدال الأعمال القانونية ذات الطابع المساعد، يبدو أن «باب» الدخول إلى المهنة القانونية قد بدأ في الانغلاق. وإن المسار التقليدي لتطور المهن القانونية، الذي يرتكز على التدرج من وظائف مساعدة وصقل المهارات عبر تراكم الخبرات، يواجه تغيرات جذرية، حيث يفقد الموظفون المبتدئون فرص المشاركة في العمل القانوني وتحصيل الخبرة، مما يحيط مسارهم المهني بحالة من الضبابية وعدم اليقين. بالإضافة إلى ذلك، ومع الاستغناء عن الوظائف الأولية، يفرض قطاع الخدمات القانونية متطلبات أعلى على طالبي العمل. ومع تقليص عدد الوظائف، تكون آفاق التوظيف لخريجي القانون منخفضة وأكثر صعوبة، ويؤثر بدوره على إقبال الطلبة على دراسة القانون، ويجعل مستقبل القطاع برمته رهينا بمتغيرات يصعب التنبؤ بها.

وخلاصة القول، بالرغم من أن الذكاء الاصطناعي لا يمكنه استبدال المهن القانونية جذريا، فإن استبداله للمهن القانونية البسيطة ذات الطابع المساعد حقيقة لا يمكن إنكارها. وإن هذا التغيير الكبير سيغير المسار التقليدي لتطور المهن القانونية، وسيحدث تأثيرا معينا على إقبال الطلبة على دراسة تخصص القانون.

2) اشتداد المنافسة في قطاع الخدمات القانونية

إن الاستخدام الواسع لتقنيات الذكاء الاصطناعي يؤدي حتما إلى اشتداد المنافسة بين قطاعات الخدمات القانونية الممثلة بالمحامين. ولتوضيح ذلك بمهنة المحاماة مثلا، يرفع الذكاء الاصطناعي من كفاءة أعمال المحامين وجودتها رفعا ملموسا، ومن ثم يغدو الاستخدام الفعال للذكاء الاصطناعي العامل الحاسم في اكتساب المحامين ميزة تنافسية. وهذا يتطلب من المحامين ألا يكونوا فقط ذوي معرفة نظرية قانونية متينة وخبرة عملية غنية، بل يتعين عليهم أيضا التكيف مع التطور التكنولوجي. ولا يستطيع اكتساب الميزة التنافسية إلا أولئك المحامون الذين يمكنهم التعلم المستمر وإتقان استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي. وعلاوة على ذلك، يمكن لتقنيات الذكاء الاصطناعي أن تقوم بمعالجة الخدمات القانونية الأساسية بكفاءة عالية، مما يتيح للمحامين تخصيص مزيد من الجهد لتحليل المشكلات المعقدة ومعالجتها. وفي المقابل، يرتفع سقف توقعات الزبائن الذين سيطالبون بنوعية أعلى وأسعار أوفر للخدمات القانونية، مما سيجعل من الضروري أن يسعى المحامون إلى خفض التكاليف وتقديم خدمات أعلى قيمة للبقاء في السوق التنافسية. ومن جهة ثالثة، يتيح الذكاء الاصطناعي لشركات المحاماة الصغيرة والمحامين المستقلين تقديم خدمات عالية الجودة بتكاليف أقل، مما يعزز من قدرتهم التنافسية ويكسر احتكار شركات المحاماة الكبرى، ونتيجة لذلك يزيد من حدة المنافسة في السوق. وإضافة إلى ذلك، يمكن لتقنيات الذكاء الاصطناعي المساعدة في إنشاء نظام تقييم أكثر عقلانية للمحامين، مما يجعل قطاع الخدمات القانونية أكثر شفافية. وفي ظل ظاهرة "تأثير متي (Matthew Effect) " التي يصبح فيها القوي أكثر قوة والضعيف أكثر ضعفا، يضطر المحامون حتما إلى تكثيف المنافسة وبذل جهود أكبر لبناء مزاياهم التنافسية الجوهرية بهدف تأمين مكانهم في السوق وتجنب إقصائهم.

وعلاوة على ذلك، فإن قطاع الخدمات القانونية، الممثلة بالمحامين، لا بد أن تتأثر بشركات التكنولوجيا القانونية. فوفقا للدراسة [29] "لطالما اعتبر سوق الخدمات القانونية التقليدية حكرا على القانونيين مثل المحامين، فقد كان المحامون

يعتقدون دائما أن تقديم خدمات قانونية عالية الجودة للجمهور لا يمكن ضمانه إلا من قبلهم، لأنهم اكتسبوا مهارات فريدة ومعرفة مهنية من خلال التعلم طويل الأمد. وأنه لا يمكن دخول قطاع الخدمات القانونية إلا بعد اجتياز امتحان الكفاءة المهنية للمحاماة واجتياز التقييم التدريبي. بالإضافة إلى ذلك، فإن المحامين هم وحدهم من عليهم الالتزام بأخلاقيات المهنة والانضباط المهني." ومع ذلك، قامت بعض من شركات التكنولوجيا بتوسيع أعمالها نحو تطوير منتجات الذكاء الاصطناعي القانونية، وظهر عدد متزايد من هذه المنتجات لتقديم تجربة جديدة للزبائن في الخدمات القانونية، بما في ذلك الاستشارات القانونية الذكية، ومراجعة نصوص العقود، وإعداد الوثائق القانونية. وتعمل هذه المنتجات القانونية المعتمدة على الذكاء الاصطناعي على تسليع الخدمات القانونية، مما يوفر خدمات قانونية ذاتية عبر عمليات معيارية. وقد جذبت هذه المنتجات القانونية المعتمدة على الذكاء الاصطناعي، بتكلفتها المنخفضة وأساليب تشغيلها الأكثر سهولة، عددا كبيرا من الزبائن، مما تسبب في تأثير كبير على سوق الخدمات القانونية التقليدية، ولم يعد بإمكان المحامين إنكار حقيقة أنهم لم يعودوا قادرين على احتكار قطاع الخدمات القانونية، وأن منتجات التكنولوجيا القانونية ستتواجد معهم في سوق الخدمات القانونية لفترة طويلة، وتنافسهم وتشاركهم في حصص السوق.

وخلاصة القول، إن الاستخدام الواسع للذكاء الاصطناعي أدى إلى اشتداد المنافسة داخل قطاع الخدمات القانونية، الممثلة بالمحامين. وفي الوقت ذاته، فإن التأثير الكبير لمنتجات الذكاء الاصطناعي القانونية التي تطلقها شركات التكنولوجيا الكبرى قد أثر كذلك في قطاع الخدمات القانونية التقليدية؛ وبذلك تراجع الوضع الاحتكاري للمحامين في القطاع المذكور، ومن المتوقع أن يواجهوا مستقبلا منافسة شديدة مع شركات التكنولوجيا القانونية لتقاسم الخدمات القانونية معا.

3) التبعية التقنية المحتملة

إن تعزيز المهن القانونية من خلال الذكاء الاصطناعي يؤدي إلى تحسين كبير في كفاءة العمل وجودته. ومع ذلك، قد يفضي إلى نشوء نوع من التبعية التقنية.

خصوصا مع ظهور تقنيات الذكاء الاصطناعي التوليدي مثل نموذج تشات جي بي تي، فمع تزايد دقة مخرجاته في المجال القانوني، قد يثق المهنيون القانونيون ثقة عمياء في التكنولوجيا، مما يؤدي إلى نوع من تقديس التكنولوجيا والاعتماد عليها. وإضافة إلى ذلك، قد يفتقدون الحذر اللازم تجاه التحيز المحتمل في هذه التكنولوجيا.

أجرى المؤلف تجربة، حيث طرح على نموذج تشات جي بي تي السؤال التالي: "ما هو محتوى المادة 1370 من القانون المدني لجمهورية الصين الشعبية؟" فأجابه بما يلي: "تنص المادة 1370 من القانون المدني لجمهورية الصين الشعبية على ما يلي: إذا قام شخص بانتهاك الأسرار التجارية، مما أدى إلى عدم تمكن صاحب الحق من التمتع بالحقوق والمصالح المشروعة للأسرار التجارية، أو كان يعلم بأن الأسرار التجارية مقدمة من الغير، وبغير أسباب مشروعة، ينتهك الاتفاق أو ينتهك مبدأ حسن النية، فيحصل أو يستخدم الأسرار التجارية للغير، مما تسبب بضرر كبير، فإنه يتحمل المسؤولية المدنية. وإذا تسبب انتهاك الأسرار التجارية بضرر لصاحب الحق، فلصاحب الحق أن يطلب التعويض عن الخسائر وفقا للقانون، وأن يطلب من المعتدي أن يتحمل المسؤولية المدنية المقابلة، مثل إيقاف الانتهاك، وإزالة العوائق، والقضاء على الأخطار، وإعادة الحال إلى ما كان عليه. ويخضع نطاق المسؤولية ومعاييرها المدنية عن انتهاك الأسرار التجارية لأحكام هذا القانون المتعلقة بالمسؤولية التقصيرية." ومع ذلك، وكما هو معروف، فإن القانون المدني لجمهورية الصين الشعبية يتكون فقط من 1260 مادة، ولا وجود للمادة 1370. ومع ذلك، قدم لي نموذج تشات جي بي تي بثقة نصا قانونيا "مفبركا".

قد يؤدي الاعتماد على الذكاء الاصطناعي إلى استخدام معلومات زائفة نتيجة الانخداع بمظاهر الكفاءة التقنية. وقد حدث هذا بالفعل في الممارسة القانونية، ففي 22 يونيو 2023، أصدر قاض فيدرالي في نيويورك حكما قضى بفرض غرامة قدرها 5,000 دولار على مكتب المحاماة لفيديو وليفيدو واوبيرمان Levidow, Levidow & Oberman بسبب تقديم مذكرة قضائية استندت إلى مخرجات نموذج تشات جي بي تي المتضمنة قضايا وهمية. فقد استشهد المحامون بقضايا مختلقة لا أصل لها، مثل:

قضية فارغيز ضد خطوط جنوب الصين الجوية " Varghese v. China Southern Airlines"، وقضية مارتينيز ضد خطوط دلتا الجوية"Martinez v. Delta Air Lines"، وقضية ميلر ضد الخطوط الجوية المتحدة" Miller v. United Airlines"؛ وبإخضاع المذكرة للتحقق الدقيق، تبين أن هذه القضايا منعدمة الوجود تماما.

ولعل الارتقاء بالمنظومة التقنية كفيل بمعالجة معضلة البيانات المضللة التي يقدمها الذكاء الاصطناعي، أو حتى استئصالها كليا. ومع ذلك، وكما أشير سلفا، فإن بعض خوارزميات تقييم المخاطر الجنائية المطبقة في بعض المحاكم الأمريكية -مثل نظام كومباس -COMPAS تنطوي على تمييز ممنهج ضد ذوي البشرة السمراء. ونظرا لافتقار هذه الخوارزميات إلى الشفافية[ii]؛ تبرز مشكلة «الغموض الخوارزمي»[iii]، مما ينتج عنه نتائج غير عادلة، ومنحازة، وتمييزية. وإذا اعتمدنا كليا على البيانات والتقنيات دون تمحيص أو إخضاع نتائجها للتقدير البشري، فلن نكون بصدد تمكين سيادة القانون عبر التكنولوجيا، بل سنؤول إلى ارتهان سيادة القانون للتقنية؛ مما يجعل المنظومة القانونية شريكا في تكريس الظلم الاجتماعي، وانحرافا تاما عن غاياتها وقيمها الجوهرية.

وعلاوة على ذلك، حتى لو اعترف المهنيون القانونيون على نحو عقلاني بالتحيز المحتمل للتكنولوجيا، إلا أنه وبسبب الجمود البشري، قد يستمرون في اتخاذ قراراتهم بناء على الذكاء الاصطناعي. ومع مرور الوقت، قد تتلاشى الإرادة الذاتية والاستقلالية لدى المهنيين القانونيين تدريجيا، مما يؤدي في النهاية إلى فقدان قدرتهم على تطبيق المعرفة القانونية بشكل مستقل لحل المشكلات.

### 3.3. مواجهة التحديات في المهن القانونية

1) تبني الذكاء الاصطناعي والاستفادة من إمكاناته

إن دمج تقنيات الذكاء الاصطناعي في المهن القانونية يمثل اتجاها حتميا في سياق التحولات المجتمعية المعاصرة، الأمر الذي يفرض على المهنيين القانونيين مواكبته بمنظور عقلاني يتجاوز منطق الرفض إلى تبني هذه التقنيات واستثمارها. وفي

الوقت نفسه، يجب على المهنيين القانونيين إدراك الأهمية الإيجابية لتمكين الذكاء الاصطناعي من دعم العمل القانوني، مع الإقرار بأن أولئك الذين يستطيعون الاستخدام الفعال لتقنيات الذكاء الاصطناعي سيحصلون على مزايا تنافسية أكبر. ولذلك، ينبغي على المهنيين القانونيين أن يبادروا إلى تعلم تقنيات الذكاء الاصطناعي وإتقانها وتطبيقها، بما يسمح بإرساء تقسيم عمل تعاوني قائم على التكامل بين الإنسان والآلة، تستثمر فيه مواطن القوة وتتدارك مواطن القصور. وبالنظر إلى الفجوة القائمة بين المعرفة القانونية والخبرة التقنية، لا ينتظر من المهني القانوني أن يكون خبيرا تقنيا، بل أن يحسن استخدام هذه التقنيات على نحو يضمن توجيهها لخدمة العمل القانوني وتحقيق أهدافه.

2) تجنب التبعية التقنية والوقاية من" التلاعب غير المرئي"

إن تطوير تقنيات الذكاء الاصطناعي لا يزال غير مكتمل، وهي تعاني بطبيعتها من مشكلات مثل تقديم معلومات زائفة والغموض الخوارزمي. وقد تؤدي هذه المشكلات إلى تحيز خطير في تطبيق الذكاء الاصطناعي في المجال القانوني، مما يؤثر في العدالة والسلطة القضائية. وينبغي على المهنيين القانونيين أن يحافظوا على درجة عالية من اليقظة تجاه هذه المشكلات، وأن يتبنوا شكا عقلانيا تجاه تقنيات الذكاء الاصطناعي، كما يجب عليهم التدقيق والمراجعة الصارمة للمعلومات التي يولدها الذكاء الاصطناعي لضمان دقتها وموثوقيتها. علاوة على ذلك، يتعين على المهنيين القانونيين التمسك دائما بأولوية القرار البشري. إذ لا يعدو الذكاء الاصطناعي أن يكون أداة مساعدة تقدم توصيات ومرجعيات إضافية، بينما يحتفظ المهنيون القانونيون باستقلالية تقديرهم ومسؤولية قراراتهم النهائية. ومن خلال تجنب الاعتماد على الذكاء الاصطناعي ومنع "التلاعب غير المرئي "من قبل الذكاء الاصطناعي، يمكن للمهنيين القانونيين الحفاظ على استقلاليتهم ونزاهتهم في عمليات اتخاذ القرار.

3) تعزيز الكفاءة المهنية لمواجهة التحديات

إن دمج تقنيات الذكاء الاصطناعي في المهن القانونية قد أدى إلى اشتداد المنافسة بين المهنيين القانونيين ورفع مستوى المتطلبات المفروضة على قدراتهم.

ولمواجهة هذا التحدي، يحتاج المهنيون القانونيون إلى التحسين المستمر لمؤهلاتهم الذاتية وتعزيز قدراتهم التنافسية الجوهرية، لتجنب التهميش في العصر الرقمي. وبشكل محدد، ينبغي على المهنيين القانونيين التركيز على تعزيز ثلاثة جوانب من مؤهلاتهم: المعرفة النظرية القانونية، والقدرة على الحكم، والوعي الإنساني.

أولا، ينبغي على المهنيين القانونيين السعي إلى تعزيز معارفهم النظرية القانونية وخبراتهم المهنية. وقد أشارت الدراسة [15] إلى أن: "الأساس الجوهري للذكاء الاصطناعي يكمن في تلخيص الخبرات القائمة، فمع أن الذكاء الاصطناعي قادر على تقديم حلول مبتكرة لبعض المشكلات، إلا أن هذه المشكلات هي في جوهرها منطقية أو إستراتيجية، وهي في حقيقتها مسائل رياضية. فالذكاء الاصطناعي لا "يخترع" الإجابات، بل "يكتشفها" فقط". غير أن المجتمع في تطور مستمر، والمشكلات القانونية الجديدة تظهر تباعا بلا انقطاع، ومواجهة هذه المشكلات تستوجب من المهنيين القانونيين القدرة على تطبيق المبادئ القانونية بصورة خلاقة، مستفيدين من الخبرات السابقة لتقديم حلول مقنعة. لذلك لا بد للمهنيين القانونيين، حتى في عصر الذكاء الاصطناعي، من تعزيز معارفهم النظرية القانونية وخبراتهم المهنية لمعالجة المسائل التي تفوق قدرات الذكاء الاصطناعي.

وينبغي على المهنيين القانونيين أيضا السعي لتعزيز قدرتهم على الحكم. إن تطبيق القانون يعتمد على الحكم القيمي، وهو جوهر الاستدلال القانوني، ويتعين على المهنيين القانونيين إدماج الحكم القيمي في عملية الاستدلال القانوني للوصول إلى العدالة والإنصاف. وعند معالجة القضايا، ينبغي أن يظهر المهنيون القانونيون مواقف وانفعالات إنسانية، موازنين بين النصوص القانونية والمشاعر الإنسانية، وبين العلاقة التي تربط القانون بالأخلاق. وبناء عليه، تشكل القدرة على الحكم جوهر الكفاءة المهنية. ومع أن الذكاء الاصطناعي قادر على محاكاة التفكير البشري، إلا أنه في نهاية المطاف لا يقوم إلا بعمليات استدلال رياضي بسيطة، ولا يستطيع معالجة الأحكام القيمية المعقدة في سياقات محددة. لذلك، ينبغي على المهنيين القانونيين السعي إلى تعزيز قدراتهم الجوهرية وتحسين ملكة الحكم، حفاظا على سيادة الحكم

البشري.

وأخيرا، ينبغي على المهنيين القانونيين السعي إلى تعزيز ثقافتهم الإنسانية. أشارت الدراسة [12] إلى أن تحقيق أحكام قضائية عادلة ومنصفة ومعقولة في الممارسة القضائية لا يعتمد فقط على التطبيق الدقيق للنصوص القانونية، بل يرتبط أيضا بالعوامل الإنسانية. وإن تعزيز ملكة الحكم يرتبط بصورة جوهرية بتعميق فهم المهنيين القانونيين للحياة الاجتماعية وبصيرتهم تجاهها. ويجب على المهنيين القانونيين أن يجمعوا بين الرصانة والعطف، ويشاهدون ظلام النفس البشرية دون أن يفقدوا دفء قلوبهم. كما ينبغي لهم أن يستشعروا آلام الآخرين بتعاطف صادق، ويظهروا الشفقة والرحمة بوصفها تجسيد للثقافة الإنسانية. وبذلك، يغدو الدفء الإنساني وما يتصل به من مشاعر نبيلة عنصرا لا غنى عنه في تكوين الممارس القانوني.

4) مواكبة التطور الراهن: إصلاح التعليم القانوني

من أجل مواكبة التطور، ومواجهة التحديات التي يطرحها الذكاء الاصطناعي للمهن القانونية، ينبغي أن يخضع التعليم القانوني لإصلاحات موجهة. فالتعليم القانوني في العصر الجديد يجب أن يركز على تنمية قدرة الطلاب على إتقان تقنيات الذكاء الاصطناعي، مع تعزيز قدراتهم على الحكم، وترسيخ ثقافتهم الإنسانية في الوقت ذاته. وهذا يستلزم تحولا في التعليم القانوني باتجاه بنية معرفية مزدوجة تجمع بين القانون والذكاء الاصطناعي، بما يعني ضرورة الإصلاح في كل من محتوى التدريس وطرائقه. فعلى مستوى محتوى التدريس، يجب إدراج مقررات أساسية في مجال الذكاء الاصطناعي، تتناول النظريات الأساسية المتعلقة به، وتقنيات معالجة البيانات، ومبادئ الخوارزميات. وإضافة إلى ذلك، ينبغي تدريس أساليب تطبيق الذكاء الاصطناعي في المجال القانوني بصورة متخصصة، وتقديم مقررات تطبيقية تمكن الطلاب من اختبار الأنظمة الذكية تشغيلا وتفاعلا، بما يعزز إتقانهم للتطبيقات العملية. أما على مستوى طرائق التدريس، فينبغي استبدال أسلوب "التلقين" التقليدي، القائم على مركزية الأستاذ، بمقاربة محورها الطالب. ويمكن استثمار

تقنيات الذكاء الاصطناعي في العملية التعليمية ذاتها لتحقيق تعليم متخصص، وزيادة نسبة التعليم التطبيقي، بما يسهم في رفع قدرة الطلاب على إتقان التكنولوجيا. وباختصار، يجب أن يمكن التعليم القانوني في العصر الجديد الطلاب من إدراك أثر الذكاء الاصطناعي في القانون، وتمكينهم من إتقانه لمواكبة متطلبات المهن القانونية مستقبلا.

وينبغي للتعليم القانوني في العصر الجديد، من جهة أخرى، أن يهتم بالتنمية الشاملة لشخصية الطالب، فإلى جانب تدريس النظريات القانونية الأساسية والمعارف والمهارات المهنية، يجب أن يشمل التعليم القانوني تربية إنسانية متعددة التخصصات، تعزز من ثقافة الطالب الإنسانية. وهذه الثقافة لا تعني الاطلاع على الآداب والفلسفة والتاريخ فحسب، بل تشمل كذلك تأملا عميقا في القضايا الاجتماعية والثقافية والأخلاقية. ولتحقيق ذلك، يجب زيادة محتوى الممارسة الاجتماعية وتنفيذها بفعالية، بحيث يشارك الطلاب مباشرة في دراسة المجتمع، ويتعرفوا على آليات عمله وقضاياه بصورة عميقة، بما يعزز وعيهم الاجتماعي وقدرتهم على إصدار الأحكام القيمية. وإضافة إلى ذلك، فإن تنمية التفكير الإبداعي لدى الطلاب، وتشجيعهم على ابتكار حلول جديدة للمسائل القانونية، من شأنه أن يدفع نحو تطوير الخدمات القانونية. وعليه، لا ينبغي للتعليم القانوني في العصر الجديد أن يقتصر على نقل المعارف والمهارات فحسب، بل يجب أن يعمل على تنمية الشخصية القانونية المتكاملة، بما يخدم بناء دولة القانون ويسهم إيجابا في تطور المهن القانونية.

## 4. خاتمة

لقد أفضى الانتشار الواسع لتطبيقات الذكاء الاصطناعي إلى إحداث تأثيرات عميقة في المهن القانونية، إذ يسهم توظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي في دعم المشتغلين بالقانون؛ حيث لا يقتصر أثره على رفع مستوى كفاءة العمل القانوني وجودته، بل يتعداه إلى خفض تكاليف التسيير الإداري، بما يعزز قطاع الخدمات القانونية وتطورها. غير أن هذه التقنيات تفرض تحديات جسيمة؛ إذ استبدلت

المناصب القانونية الموجهة للمبتدئين بالذكاء الاصطناعي، الأمر الذي يدفع نحو تغير المسار المهني التقليدي-في المجال القانوني. كما يواجه المشتغلون بالقانون احتداما في المنافسة المهنية، فضلا عن المخاطر الناجمة عن سوء توظيف الذكاء الاصطناعي، بما قد يفضي إلى التبعية التقنية وتراجع القدرات المهنية الجوهرية للمتخصصين القانونيين، حتى يصبحوا خاضعين للذكاء الاصطناعي بدل أن يكون خاضعا لهم.

وعليه، ينبغي للمشتغلين بالمهن القانونية أن يدركوا التحولات الجذرية التي أحدثها الذكاء الاصطناعي في بنية قطاع الخدمات القانونية، وأن يتفاعلوا مع هذه التحولات بوعي ومسؤولية. فالمطلوب هو تبني الذكاء الاصطناعي وتوظيفه بفاعلية، مع توخي الحيطة والحذر تجاه مخاطره، تجنبا للوقوع في التبعية التقنية التي قد تضعف مكانتهم-بوصفهم أصحاب القرار.

وعلاوة على ذلك، فإن مواجهة تحديات عصر الذكاء الاصطناعي تقتضي من العاملين في المجال القانوني تعزيز مؤهلاتهم الشاملة، بما يقوي تمكنهم من أصول المعرفة القانونية، ويرقي قدرتهم على إصدار الأحكام القيمية الرشيدة، ويعمق ثقافتهم الإنسانية. وهذا المسار يتطلب بطبيعته إصلاحات موازية في التعليم القانوني.

## تعليقات المترجم

[i] نقلت كلمة "Redundancy" (التي تعني لغويا الزيادة أو الفائض) وظيفيا باستعمال المركب الاسمي "الاستغناء الوظيفي"؛ لأنها تصف الحالة القانونية للتخلي عن العنصر البشري نتيجة استبداله بالذكاء الاصطناعي، على عكس مصطلح الفائض الوظيفي المتعلق بتقليص مناصب العمل ضمن أطر تشريعية وأسباب تنظيمية، والذي يعرف حسب المنشور رقم : 576/96 مؤرخ في 22 ماي 1996، المتعلق بتشخيص الموظفين الفائضين في قطاع التربية الوطنية بأنه " هو ذلك العدد من الموظفين الذي يفوق عدد المناصب المفتوحة حسب الاحتياج الحقيقي كمات حدده المقاييس المنظمة لإحداث المناصب المالية." وتجدر الإشارة إلى أن الدراسات العربية غالبا ما وصفت هذه الظاهرة بمصطلحات فقدان الوظائف أو البطالة، غير أن هذا التوصيف يشوبه إفقار نوعي (appauvrissement qualitatif) بالمعنى الذي حدده أنطوان برمان، إذ يختزل الظاهرة في بعدها الكمي ويغفل بعدها الدلالي.

ونقلت كلمة "Extinction" (التي تعني لغويا الانقراض) إلى "زوال المهن" وهو مركب متداول في الاستعمال العربي.

[ii] الشفافية في نظم الذكاء الاصطناعي هي قدرة أنظمة الذكاء الاصطناعي على توفير معلومات واضحة ومفهومة حول كيفية اتخاذ القرارات، بما يضمن مساءلة الأنظمة المستخدمة. ينظر:
المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم. (جوان 2025). ميثاق الألكسو لأخلاقيات الذكاء الاصطناعي. تونس: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم.

[iii] أشار الأصل الإنجليزي إلى مصطلح Algorithmic black boxes، الذي يقابل حرفيا في العربية بـ«الصناديق السوداء الخوارزمية». غير أننا آثرنا اعتماد المركب الاسمي «الغموض الخوارزمي»، لكونه أدق تعبيرا عن الإشكال المفاهيمي محل البحث، إذ لا يقتصر على توصيف انغلاق الخوارزميات، بل يحيل إلى حالة من انعدام الشفافية وتعذر تفسير منطق عملية اتخاذ القرار، واحتفظنا بمصطلح الصندوق الأسود عند الإشارة إلى عمليات الصندوق الأسود داخل الخوارزميات black box operations.

## قائمة المراجع

[1] Simshaw, D. (2018). Ethical issues in robo-lawyering: The need for guidance on developing and using artificial intelligence in the practice of law. *Hastings Law Journal*, 70, 174-175.

[2] HyperAI. (2020, December 30). Competition requirements: Based on hundreds of cases of improper sales of payment protection insurance (PPI), determine whether financial regulators will allow claims. Competition result: AI defeats humans with an accuracy of 88.6% against 66.3%. CSDN. https://blog.csdn.net/HyperAI/article/details/111829094

[3] Davis, A. R. (2017). Rage against the machines: Artificial intelligence and the future of legal practice. CSDN.

https://insight.thomsonreuters.com.au/legal/posts/artificial-intelligence-future-legal-practice

[4] Zhang, E. (2020). The transformation of legal professions and legal education in the era of artificial intelligence. *Research on Legal Education*, 1, 111-126.

[5] Yin, C. (2019). The transformation of legal professions and the direction of legal education in the era of artificial intelligence. *China Legal Education Research,* 1, 93-111.

[6] Sun, Y. (2021). The impact and challenges of artificial intelligence on the legal industry. *Brand and Standardization*, 1, 70-72.

[7] Zhang, Q., & Zhang, R. (2018). Two aspects of the development of "artificial intelligence + law". *Seeking Truth Academic Journal*, 4, 97-106.

[8] Ren, Y. (2022). Impact of artificial intelligence on legal education. *Research on Legal Education in China*, 4, 63-81.

[9] Zheng, J. (2021). Development and regulation of artificial intelligence in the legal field. *Chinese Judiciary*, 10, 37-43.

[10] Scherer, M. U. (2016). Regulating artificial intelligence systems: Risks, challenges, competencies, and strategies. *Harvard Journal of Law & Technology,* 29(2), 353-400.

[11] Sheng, X., & Zou, Y. (2018). Intelligent robot judges: How much is possible and impossible. Modern Jurisprudence, 4, 74-82.

[12] Wang, Y. (2020). Dilemmas brought by artificial intelligence to legal professions and countermeasures. Journal of Hebei University of Economics and Business (Comprehensive Edition), March, 44-52.

[13] Xie, T. (2020). Challenges and responses of legal professions in the era of artificial intelligence. *Applied Legal Review*, 1, 282-294.

[14] Huang, W. (2020). From unicorns to AI: Should artificial intelligence replace legal professions? *Rule of Law and Social Development*, 5, 164-184.

[15] Fang, T., & Li, L. (2019). Challenges and countermeasures of artificial intelligence to traditional legal professions. Jo*urnal of Harbin Institute*, August, 78-80.

[16] Zheng, L., & Li, Z. (2021). The extent of artificial intelligence"s impact on legal professions and responses in legal education. *Law Journal of Beijing Foreign Studies University*, 2, 193-214.

[17] Zheng, G. (2023). Rethinking the future of artificial intelligence and law. Digital Rule of Law, 3, 67-82.

[18] Qiu, Z. (2022). Artificial intelligence, legal analysis, and the future of legal practice. *Political and Legal Review*, 4, 83-93.

[19] Zhao, C. (2020). Empowering AI: Intelligent transformation of legal consulting services. *Journal of Shunde Vocational and Technical College*, 1, 69-74.

[20] Yang, L. (2023). Logical development and construction path of numerical intelligence based on generative artificial intelligence legal services. *Journal of Shenzhen University (Humanities & Social Sciences*), 6, 111-120.

[21] Zhou, W., & Guo, Z. (2021). Legal professions in the era of artificial intelligence: Current situation, limitations, and pathways. *Chinese Legal Education Research,* 3, 149-178.

[22] Shi, H., & Yu, H. (2024). Risks and countermeasures of AI empowering rule of law. *Theoretical Exploration*, 2, 121-128.

[23] Peng, S., & Huang, X. (2019). Study on the impact of artificial intelligence on the development of legal professions. Journal of Liaoning Public Security Judicial Management Cadre College, 1, 11-17.

[24] Wang, L. (2023). From evolution to revolution: Legal professions under the influence of ChatGPT-like technologies. *Eastern Methodology*, 4, 56-67.

[25] Zhang, T. (2022). Risks and avoidance of artificial intelligence embedded in social governance. *Journal of Zhejiang Gongshang University*, May, 120-126.

[26] Chen, S. (2020). Algorithm governance: Risks and countermeasures of intelligent social technology alienation. *Journal of Hubei University (Philosophy and Social Sciences)*, January, 158-165.

[27] Caserta, S. (2021). Digitization in the legal field and the future of large law firms (W. Jinxi, Trans.). *Law Journal of Beijing Foreign Studies University*, 1, 17-55.

[28] Li, S. (2018). On the legal transformation under the context of artificial intelligence. *Law Review*, 1, 98-107.

[29] Wang, Z. (2023). Legal technology reshaping the legal service market. Research on Rule of Law, 6, 149-160.

## التعريف بالمؤلفين

**- بوشين جي (Ge, Pushen)**

البريد الإلكتروني: 470303940@qq.com

باحث وأكاديمي في كلية إدارة الأعمال والاقتصاد (School of Business and Economics)، جامعة بوترا ماليزيا (Universiti Putra Malaysia)، 43400 سردانغ، سيلانغور دار الإحسان، ماليزيا.

وفي كلية قوانغتشو سونغتيان البوليتقنية (Guangzhou Songtian Polytechnic College)، مدينة قوانغتشو، الصين.

**- هانا ابنة أمباراس خان (Khan, Hanna Binti Ambaras)**

باحثة في كلية إدارة الأعمال والاقتصاد (School of Business and Economics)، جامعة بوترا ماليزيا (Universiti Putra Malaysia)، 43400 سردانغ، سيلانغور دار الإحسان، ماليزيا.

**- فارهديلاه ابنة غزالي (Ghazali, Farahdilah Binti)**

باحثة في كلية إدارة الأعمال والاقتصاد (School of Business and Economics)، جامعة بوترا ماليزيا (Universiti Putra Malaysia)، 43400 سردانغ، سيلانغور دار الإحسان، ماليزيا.